التغير والاستمرارية فى الشخصية الاجتماعية لدى الطبقة الوسطى المصرية فى نصف قرن

تحليل " سوسيو - تاريخى "

د. نهلة إبراهيم محمد إبراهيم
المدرس بقسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

العدد التاسع والثلاثون
يوليو ٢٠١٢ م

تمهـــيد :

لقد شـهد المجتمـع المصرى تغيرات وتغييرات كثيرة خلال النصف قرن الماضى عملت على تغيير البناء الاجتماعى، وأسفر مرجل الحراك الاجتماعى عن تصعيد وتخفيض لمكانة الكثير من الشرائح الاجتماعية، واعتلى قمة الهرم الطبقى شرائح طبقية كانت تنتمى للطبقة الوسطى قبل الثورة. وأسفرت تلك التغييرات عن اتساع حجم الطبقة الوسطى بشكل لم يشهده المجتمع المصرى من قبل. وكانت الطبقة الوسطى أداة التغيير، ومستفيدة منه جانيه لثماره فى الستينيات. ولكن سرعان ما جاءت مرحلة السبعينيات بتغييرات جذرية فى الاتجاه المضاد، فكانت الطبقة الوسطى من أول ضحاياه، وكانت شريحة المثقفين مدشنة لذلك التغيير حيناً ومناهضة له حيناً آخر، وممالئة ومسايرة للموجة أحياناً كثيرة. وجاءت الهجرة النفطية بمثابة الحل للكثير من الأعباء المادية الملقاة على كاهل أعضائها من جهة، ومعولاً من معاول هدم دور الطبقة الوسطى فى تغيير الواقع الاجتماعى وفى مواجهة القيم الاستهلاكية من جهة أخرى؛ حيث صارت هى نفسها من أكثر الطبقات الاجتماعية نشراً للقيم الاستهلاكية. واستمر تردى أوضاع الطبقة الوسطى فى الثمانينيات والتسعينيات خاصة بعد تطبيق سياسات الخصخصة، فتخلت عن دورها فى مواجهة تحديات الواقع الاجتماعى المعاش، وانصرفت إلى مواجهة مشاكل وهموم الحياة اليوميـــة

وصار الكثير من رموز شريحة المثقفين مجرد مرددين لأفكار السلطة الحاكمة ومروجين لقاموس ومفردات العولمة؛ بل أحياناً صار بعضهم مدافعين ومبررين لكل ما يطرح ويستجد من مصطلحات ومفردات يفرضها قاموس العولمة.

ولقـد أسـفر التغيـر الاجتمـاعى والاقتصـادى والسياسـى السـريع والمتلاحق الذى مر به المجتمع المصرى فى النصف قرن المنصرم عن تغير بل وتغيير فى السمات الأساسية للشخصية القومية المصرية، فقد عمت فيها

سمات كالسلبية واللامبالاة والفهلوة والاغتراب والتناقض والازدواجية. ولكنها استطاعت أن تحافظ على مقوماتها الأساسية كالتدين والصبر والفكاهة والمرح التى كانت بمثابة الميكانيزم الدفاعى الأول ضد كل هجمات التغير والتغيير اللتين شهدهما المجتمع المصرى فى تلك الفترة.

وإذا كانت الشخصية القومية المصرية قد لحقها الكثير من التغير، فإن بعض الدراسات قد أشارت إلى أن الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية قد لحقتها تغيرات أكثر حيث زادت حدة السلبية واللامباة والاغتراب والتناقض والازدواجية، وانتشرت بينها الوصولية والانتهازية بشتى صورها كالممالأة والمداهنة خاصة لدى الشريحتين الوسطى والعليا، ولدى المثقفين على وجه الخصوص.

ومن ثم فإن تغير بعض السمات الأساسية للشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية، وتراجعها عن لعب دورها المعهود فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ووقوفها عاجزة عن مواجهة الهجمة الثقافية الشرسة التى طرحتها ولازالت تطرحها العولمة بكل آلياتها الاقتصادية والثقافية. كل ذلك إنما ينبئ عن استمرار تدهور أوضاع المجتمع المصرى. فالطبقة الوسطى كانت دوما رافعة لواء الثقافة والتنوير، ومدعمة لحركة التغيير الاجتماعى، ومواجهة لهجمات الغزو الثقافى والتبعية الثقافية – خاصة قبل ثورة يوليو – ولكنها تحولت إلى مدعم لتلك التغييرات الاجتماعية والثقافية إلى حد كبير. كما أدى استمرار تردى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للارتفاع الجنونى فى نفقات المعيشة، واستمرار تدعيم الدولة للطبقة الرأسمالية الآخذة فى التبلور فى مقابل تراجعها عن تدعيم الطبقتين الوسطى والدنيا فى الصحة والتعليم والعمل والمسكن والغذاء ... الخ. كل ذلك أدى إلى تفاقم مشكلات الطبقة الوسطى، وأصبح يهدد الكثيرين ممن يمثلون شرائح تلك الطبقة للهبوط إلى الطبقة الدنيا، كما يهدد بالغياب التام للدور الثقافى والسياسى والريادى والناقد لشريحة

المثقفين؛ وذلك سعياً للحفاظ على مكاسبها أو للتطلع للحراك الاجتماعى وترقى السلم الاجتماعى. وذلك كله جعل تلك الطبقة تتخلى عن دورها الريادى والتاريخى فى دفع عجلة التغيير فى المجتمع إما عجزاً أو تطلعاً، مما حدا ببعض الباحثين إلى القول، وداعاً للطبقة الوسطى[١] ودعى بعضهم إلى القول بموت الطبقة الوسطى، بينما مال آخرون إلى الاعتراف بوجود الطبقة الوسطى وزيادة حجمها عددياً مع تقلص أو غياب دورها على الساحة السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية[*]. وإنى أتفق وأصحاب هذا الرأى، وسأحاول من خلال هذا البحث إثبات أنه ليس وداعاً للطبقة الوسطى المصرية، وأنها لم تمت بعد؛ ولكنها فى حالة اغتراب وغيبوبة عن الوعى نتيجة للضربات المتلاحقة التى تعرضت لها فى العقود الأخيرة. ولعل ذلك كله يجعل هناك ضرورة مُلحة لدراسة وتحليل طبيعة موقفها من الواقع المعاش، وانعكاسات ذلك على شخصيتها وعلى كيفية مواجهتها لذلك الواقع فى ضوء الخلفية " السوسيو – تاريخية " لوضعها داخل البناء " السوسيو – اقتصادى " والسياسى والثقافى للمجتمع المصرى خلال النصف قرن الماضى.

وسنحاول أن نتوصل لذلك من خلال مبحثين أساسيين: الأول – يهتم بتوضيح وبلورة إشكالية البحث من خلال بيان موقفنا من المفهومات الأساسية للبحث (الشخصية الاجتماعية Social Character، والطبقة الوسطى Middle Class) ومن خلال تحديد التوجيه النظرى الذى سيتبناه البحث، والمنهجية التى سنحاول من خلالها الإجابة عن التساؤلات التى يطرحها البحث الراهن.

أما المبحث الثانى فسنخصصه لرصد وتحليل مظاهر التغير والاستمرارية فى الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية فى نصف قرن من خلال تحليل " سوسيو – تاريخى ". ويشتمل المبحث الثانى على ثلاثة محاور أساسية.

يدور أولها: حول رصد أوضاع الطبقة الوسطى المصرية فى الألفية الثالثة، بينما يدور المحور الثانى: حول رصد ملامح الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية فى الألفية الثالثة، ويتناول المبحث الثالث والأخير: وضع الطبقة الوسطى المصرية من البنية الطبقية وتأثيره على شخصيتها الاجتماعية فى نصف قرن.

المبحث الأول
الإطـــار النظـــرى للبحـــث

أولاً – نحو بلورة الإشكالية.
ثانياً – المفهومات.
ثالثاً – التوجه النظرى للبحث.
رابعاً – منهجية البحث.
خامساً – التصور النظرى للبحث.

أولاً – نحو بلورة الإشكالية :

إن التقدم صوب تحديد وبلورة إشكالية البحث يقتضى توضيح المقصود بالشخصية الاجتماعية، وماهيتها، ولماذا تم اختيار المصطلح ؟ ثم علاقته بالطبقة الوسطى، وهل للطبقة الوسطى ملامح شخصية مميزة ؟!، ثم تحديد موقفنا من مفهوم الطبقة الوسطى المصرية، وهل هناك وجود للطبقة الوسطى المصرية ؟ ثم إن كان لها وجود فعلى، فما ملامح شخصيتها ؟ وما مدى ما تعرضت له من تغير، وما استمر بها من سمات ؟ وذلك يقتضى ضرورة طرح تساؤلات أخرى حول التغير الذى اعترى الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية فى النصف قرن المنقضى ؟ وما استمر فيها من ملامح أو سمات شخصية ؟ وما العوامل " السوسيو – تاريخية " التى أدت إلى حدوث ذلك التغير ؟ أو إلى تدعيم تلك الاستمرارية ؟ ثم هل لطبيعة تكوين الطبقة الوسطى المصرية وما تحويه من شرائح ومهن وأجيال مختلفة دور فى حدوث ذلك التغيير أو تدعيم تلك الاستمرارية ؟ وهل لطبيعة وضع الطبقة الوسطى المصرية من البنية الطبقية للمجتمع المصرى دور فى ذلك ؟ وهل لطبيعة التطور المتلاحق الذى تعرضت له الطبقة الوسطى فى تلك الفترة دور فى تغيير شخصيتها الاجتماعية ؟ وهل للسلطة المصرية والنسق الرأسمالى العالمى دور فى ذلك.

ثانياً – المفهومات :

١ – الشخصية الاجتماعية Social Character :

لقد كان " إريك فروم Erich Fromm " أول من طور مفهوم " الشخصية الاجتماعية Social Character ". وجاء مفهومه ليشير إلى بناء الدافعية الذى يطبع الأفراد الذين ينشأون فى بيئات متماثلة[٢]. وعرف فروم " الشخصية الاجتماعية أو الطابع الاجتماعى للشخصية " قائلاً: إنه بناء الشخصية الذى يشارك فيه غالبية أعضاء ثقافة ما، فى مقابل الشخصية الفردية التى تجعل من ينتمون إلى ثقافة واحدة يختلفون عن بعضهم البعض [٣] .

ويستند مفهوم الشخصية الاجتماعية إلى فكرة أساسية مؤداها أن بناء الشخصية يعد بناءً مشتركاً بين أغلب أعضاء الجماعة أو أعضاء الطبقات المختلفة فى مجتمع معين، فلكل طبقة من الطبقات المختلفة فى المجتمع الواحد شخصيات اجتماعية مميزة، يختلف دور كل منها فى البناء الاجتماعى، مما يؤدى إلى وجود فروق واضحة تؤدى إلى تباين واختلاف ملحوظ فى خصائص وسمات الشخصية الاجتماعية للمجتمع ككل [٤].

ويرى " فروم " أن نشأة وتطور الشخصية الاجتماعية يرجع إلى عدة عوامل سوسيولوجية وأيديولوجية متفاعلة، يلعب فيها العامل الاقتصادى دوراً فاعلاً ومؤثراً؛ ولكن ذلك لا ينفى أن الدين والسياسة والثقافة فى مرتبة ثانية من الأهمية، فإلى جانب أنها جزء هام مغروس فى الشخصية الاجتماعية، فهى أيضاً تحدد وتدعم استمرارها[٥].

ومن ثم فلقد ارتبط مفهوم الشخصية الاجتماعية بالطبقة الاجتماعية، فإذا ما تبصرنا مفهوم الطبقات لوجدنا أنها تحوى ثقافات فرعية مختلفة، وذلك ينطوى على افتراض مؤداه أن من ينتمون لطبقات مختلفة يعملون على إعادة بلورة أنماط مختلفة من الشخصيات التى تميز الطبقات بعضها عن

بعض، وهذا راجع إلى أن شخصيات الأفراد ترمز إلى القيم وأنماط السلوك الملائمة لثقافاتهم الفرعية.

ولقد أشار " دايل فيتزرالد Dale Fitzgerala " فى إحدى الدراسات التى أجريت عن الطبقة والشخصية إلى أنه على الرغم من أن الشخصية قد تعبر حدود الطبقات، إلا أنه ينبغى أن نتوقع وجود اختلاف نسبى بين شخصيات الطبقات المختلفة. فالطبقة العليا تناضل من أجل الحفاظ على وضعها الاجتماعى، بينما تركز الطبقات الوسطى على تدعيم مبدأى الإنجاز والحراك الاجتماعى، بينما تعتبر الطبقات الدنيا نفسها فى صراع مستمر من أجل البقاء، وهى دوماً فى حالة خوف وتوجس من المرض، وعدم القدرة على تحقيق الأمن الاقتصادى، أو ربما عدم القدرة حتى على الحصول على مجرد فرصة عمل(٦).

ومن ثم يتضح أن هناك أكثر من رأى فى التراث السوسيولوجى يذهب إلى أن هناك شخصية اجتماعية للطبقات الاجتماعية. وبالطبع هناك ما يمكن أن نطلق عليه " الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية " فى البحث الراهن.

٢ – الطبقة الوسطى Middle Class :

ليس ثمة تعريف محدد، أو تشخيص دقيق لمفهوم هذه الطبقة. وكل ما هنالك أن جمهور الباحثين فى هذا المجال يكاد يتفق على أن الطبقة الوسطى أو " الطبقة المتوسطة " ما هى إلا قطاع داخل نسق التدرج الاقتصادى والاجتماعى الخاص بالمجتمع، لا يحتل مكانة دنيا غير مألوفة ولا يحظى بمكانة عليا نادرة. ولكنه يشغل مركزاً متوسطاً بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا. ويقترب من هذه أو تلك فى أغلب الأحوال. ولذلك يتعذر الاتفاق على الحدود التى تفصل هذه الطبقة عن غيرها من الطبقات.

والطبقة المتوسطة – على هذا الأساس وبوجه عام – هى أكثر

طبقات المجتمع تركيباً وأشدها تعقيداً. فهى من ناحية طبقة مرنة مفتوحة، يمكن الصعود أو الهبوط منها وإليها بسهولة؛ كما أنها تضم خليطاً غير متجانس من الشرائح والفئات الاجتماعية المتباينة قوامه أعداد غفيرة من الأفراد الذين يعملون بأجر داخل وخارج عملية الإنتاج، وفى مختلف المهن والوظائف والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن ثم تتفاوت مصادر دخولهم – وتتراوح هذه الدخول – ما بين الربح والربح والأجر. كما تشيع بينهم كافة التيارات الفكرية وشتى الأيديولوجيات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وهم بوجه عام أكثر عناصر المجتمع تقبلاً وميلاً لدواعى وعمليات التغيير والتجديد، وأقلها تمسكاً والتزاماً بالعادات والتقاليد، وأشدها قدرة على التنقل الاجتماعى صعوداً وهبوطاً[٧].

٣ – الطبقة الوسطى المصرية :

بادئ ذى بدء أود أن أشير إلى أننى سوف أتبنى التعريف الذى تبناه د. أحمد مجدى حجازى، والتقسيم الذى تبناه د. رمزى زكى[*] للطبقة الوسطى المصرية، حيث ذهبا إلى تعريف هذه الطبقة على أنها تضم مختلف الشرائح الاجتماعية Strata التى تعيش بشكل أساسى على المرتبات المكتسبة فى الحكومة والقطاع العام وفى قطاع الخدمات والمهن الحرة الخاصة، كما أنها تضم أيضاً من يعملون لحساب أنفسهم. إن أهم ما يميز هذه الشرائح هو أن دخل أفرادها الأساسى ناجم عن العمل الذى يغلب عليه الطابع الذهنى والتقنى، إنها خليط واسع متباين ومتعدد وغير متجانس من الأفراد والجماعات.

وللتمييز بين شرائح " الطبقة الوسطى " نميل إلى تقسيمها إلى ثلاث شرائح، تضم كل شريحة فئات قريبة من التجانس بقدر الإمكان وهى: الشريحة العليا، والشريحة المتوسطة، والشريحة الدنيا. وتأتى هذه الشرائح على شكل هرمى تقف على قمته الشريحة العليا: وهى قليلة العدد وتضم العلماء والباحثين، وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والمديرين وأصحاب

المهن المتميزة كالأطباء والمهندسين والقضاة والمحامين، وبعض الفنانين وكبار ضباط القوات المسلحة والبوليس والفنيين العاملين فى قطاع المعلومات. ويحصل أعضاء هذه الشريحة عادة على أجور مرتفعة نسبياً وذات طابع متغير، ويتميز نمطهم الاستهلاكى بالتنوع واشتماله على قدر كبير من رموز الاستهلاك الترفى. وغالباً ما يوجد بين هذه الشريحة من يملكون، أو يشتركون فى ملكية وسائل الإنتاج الزراعى والصناعى. ومن هنا فإن دخول هذه الشريحة لا تنبع من المرتبات التى يتقاضونها من أعمالهم المهنية فحسب، وإنما قد تشتمل أيضاً على إيجارات وفوائد وأرباح. وغالباً ما تفرز هذه الشريحة الكتاب وقادة الرأى والزعماء السياسيين، وهم أكثر قرباً من السلطة ويحتلون مواقع مهمة فى أجهزة الدولة.

أما الشريحة المتوسطة تضم عدداً أكبر من الشريحة العليا من الطبقة الوسطى، ويعمل أفرادها بمرتبات ثابتة أو شبه ثابتة، ويشغلون الوظائف الإدارية والإشرافية فى الوزارات والأجهزة والمصالح الحكومية وإدارات الحكم المحلى وهم من أصحاب الدخل المتوسط Middle Income Group ويغلب على مستوى تأهيليهم أنهم خريجو الجامعات أو المعاهد العليا والمتوسطة.

أما الشريحة الدنيا من " الطبقة الوسطى ". تضم عدداً كبيراً من صغار الموظفين الذين يعملون فى الوظائف الكتابية والبيروقراطية، كما تضم عدداً من المشتغلين لحساب أنفسهم فى قطاعات الخدمات والمشروعات الصغيرة كالموظفين فى مكاتب الصحة والمستشفيات والدوائر الحكومية، ومن يعملون فى مجال البيع والتوزيع وأقسام الحسابات والأرشيف ومحصلى الضرائب والرسوم، وأعضاء هذه الشريحة يحصلون على قسط محدود من التأهيل المهنى والتعليمى، وهم يمثلون القاعدة العريضة من " الطبقة الوسطى ". ولهذا يتسم نمط توزيع إدخارهم بغلبة نسبة ما يذهب منه إلى الاستهلاك الضرورى، بحيث أن معدلات إدخارهم

ضئيلة للغاية أو تكاد تكون معدومة وكثيراً من أفراد هذه الشريحة أقرب إلى حال الطبقة العاملة.

وعلى ذلك يمكن أن يشار إلى الطبقة الوسطى فى مصر على أنها تضم تشكيلة متنوعة من متوسطى الفلاحين والحرفيين من أصحاب الورش ومتوسطى التجار والجانب الأعظم من موظفى الدولة مدنيين وعسكريين، هذا بالإضافة إلى أصحاب المهن الفنية الوسطى والعليا ممن لا يرتبطون بوظائف حكومية، والمثقفين وغيرهم، شريطة عدم تغيير مهنتهم أو تحويلها إلى مشروعات استثمارية. فأصحاب المكاتب الاستشارية الهندسية أو القانونية الكبرى وأصحاب المستشفيات والمشروعات العلاجية الضخمة يخرجون بالضرورة من هذه الطبقة إلى الطبقة التى تعلوها برغم أنهم يعملون بمرتبات ثابتة أو شبه ثابتة، ويشغلون الوظائف الإدارية والفنية والإشرافية فى الوزارات والأجهزة والمصالح الحكومية وإدارات الحكم المحلى. وأفراد هذه الطبقة يمكن تصنيفهم على أنهم من ذوى الدخل المتوسط ويغلب على مستوى تأهيلهم أنهم من خريجى الجامعات أو المعاهد العليا أو المتوسطة ويعيش هؤلاء فى الظروف العادية فى حالة " مستورة "[٨].

وسوف انتقل بعد توضيح موقفنا من المفهومات الأساسية للبحث إلى قضية أخرى فى إطارنا النظرى لا تقل فى أهميتها عن الأولى، وهى تحديد التوجه النظرى للبحث.

ثالثاً - التوجه النظرى للبحث :

سوف نعتمد فى البحث الراهن على فكر بعض الاتجاهات النقدية

خاصة مقولات النظرية النقدية، ومقولات مدرسة التبعية. فالنظرية النقدية وخاصة آراء وأفكار إريك فروم اهتمت برصد وتحليل الشخصية الاجتماعية Social Character – كما سبق أن ذكرنا عند طرحنا لمفهوم الشخصية الاجتماعية – وسينطلق البحث الراهن من مقولة فروم التى ذهب فيها إلى أن بناء الشخصية الاجتماعية يستند إلى فكرة أساسية مؤداها أن بناء الشخصية بناءً مشتركاً عند أغلب أعضاء الجماعة أو أعضاء الطبقات المختلفة فى مجتمع معين، وهذا البناء الشائع المشترك هو ما أسماه " فروم " الشخصية الاجتماعية. وعادة ما نجد فى المجتمعات الأكثر تقدماً أن لكل طبقة من الطبقات المختلفة فى المجتمع الواحد شخصية اجتماعية مميزة، يختلف دور كل منها فى البناء الاجتماعى. مما يؤدى إلى وجود فروق واضحة تؤدى إلى تباين ملحوظ فى خصائص وسمات الشخصية الاجتماعية وسماتها عند كل من الفلاح أو العامل الصناعى مثلاً، واختلاف هذه الشخصيات الاجتماعية هو العائق الأكبر نحو التغيير الشامل فى المجتمع لأن كلا منها يدافع عن مصالحه التى قد تتعارض مع مصالح الآخرين(٩).

كما ذهب " فروم " إلى أن التغير فى النظام الاجتماعى والثقافى يؤدى إلى تغير الطابع الاجتماعى للأفراد، فثمة اعتماد متبادل بين بنية الشخصية الاجتماعية من جانب والمجتمع الذى تعيش فيه من جانب آخر. ويشير مصطلح " الشخصية الاجتماعية " عند " فروم " إلى الاندماج بين الدائرة النفسية للفرد والبنية الاجتماعية الاقتصادية. فالعلاقة بين الشخصية الاجتماعية والبنية الاجتماعية لا يمكن أن تكون ساكنة أبداً؛ لأن طرفى هذه العلاقة صيرورتان دائمتا التغيير، وأى تغيير يطرأ على أحد طرفى العلاقة يعنى تغييراً فيهما معاً(١٠).

وغالباً ما توجد فجوة بين الطابع العام للشخصية الاجتماعية وأساليب التنمية الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، ذلك لأن للشخصية الاجتماعية جذوراً فى التقاليد والعادات مما يجعلها أكثر استقراراً من التغييرات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية. وهذه الفجوة بين الشخصية والتغيرات غالباً ما تسبب أضراراً للطبقة والمجتمعات التى لا تستطيع أن تتكيف مع متطلبات الأحوال الجديدة، إذ أن شخصيتها التقليدية تجعل من العسير عليها أداء السلوك فى المواقف الجديدة(١١).

ولقد حاول " فروم " دراسة ملامح شخصية الإنسان الغربى المعاصر وما اعتراها من تطورات من خلال دراسة آثار البناء " السوسيو – اقتصادى " المعاصر على الإنسان. ومن ثم قام بدارسة تطور البناء الرأسمالى فى المجتمع الغربى وآثاره على شخصية الإنسان الغربى، وذلك بتتبع تغير الرأسمالية فى القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر وصولاً للقرن العشرين. وحاول " فروم " رصد أهم ملامح البناء الرأسمالى والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى اعترته، وأثر تلك التغيرات على بناء الشخصية الاجتماعية فى القرون الثلاثة السابقة، وأثر تلك التغيرات المتراكمة على بناء الشخصية الاجتماعية الغربية المعاصرة. ووصل من ذلك إلى أن أهم سمات الشخصية الاجتماعية الغربية المعاصرة تتمثل فى " الاغتراب Alienation " و " التسلطية Authoritarianism "(١٢).

ويعرف " إيريك فروم " الاغتراب Alienation قائلاً: " إن الاغتراب يعنى الحالة التى يشعر فيها الفرد بأنه مغترب. ويصبح فى تلك الحالة غريب عن ذاته لا يشعر بنفسه كمركز لعالمه، كخالق لأفعاله، وإنما تصبح أفعاله ومكانته هى سيده، فتتحكم فيه " والشخص المغترب منفصل عن ذاته وعن الآخرين. وهو كالآخرين يشعر بذاته كشئ ليس كإنسان، وهذا الإحساس سائد على المستوى الفردى والجماعى(١٣).

ومن ثم سيعتمد البحث الراهن على مقولات النظرية النقدية خاصة ما صيغ حول الشخصية الاجتماعية وتطورها مع مراعاة الخصوصية الثقافية والتاريخية للمجتمع المصرى. خاصة ما صيغ عن الاغتراب " فصور الاغتراب فى المجتمعات الرأسمالية ليست هى النموذج المثالى الذى يقاس

فى ضوئه الاغتراب فى العالم خاصة العالم العربى، فصور الاغتراب التى نعانيها ليست هى بالضرورة من نفس النوع الذى وجهوا نقدهم إليه. فقد تكون للاغتراب العربى على مدى تاريخه الطويل جذور أخرى وأسباب مختلفة، كما أن صور القمع والإحباط والقهر والتعاسة والاكتئاب ... الخ – التى صارت بمثابة خبزنا اليومى المر – ربما تكون قد نتجت عن ألوان أخرى من التسلط والهيمنة غير التى يرجعونها إلى السيطرة على الطبيعة والعقلانية العلمية والتقنية (التى لم نزل صفر الأيدى منها) (١٤).

ومراعاة الخصوصية الثقافية والتاريخية للمجتمع المصرى، والشخصية المصرية تقتضى هنا ضرورة دمج مقولات النظرية النقدية بمقولات مدرسة التبعية، خاصة مقولاتها حول دور النسق الرأسمالى العالمى فى تطور المجتمع المصرى المعاصر، وتأثير ذلك على الشخصية المصرية عامة وعلى الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية خاصة.

وسننتقل بعد توضيح التوجه النظرى للبحث إلى الحديث عن منهجية البحث لتحديد المنهج والطرق والأدوات الأكثر ملاءمة لموضوع البحث.

رابعاً – منهجية البحث :

إن طبيعة الدراسة تفرض نفسها، فهى دراسة " وصفية تحليلية " تعتمد على المنهج التاريخى وعلى التحليلات " السوسيو – تاريخية " القائمة على المصادر التاريخية والدراسات السوسيولوجية، بالإضافة إلى تحليلات بعض الأعمال الأدبية، وبعض الأعمال الدرامية (المسرحية والسينمائية والتليفزيونية)؛ لرصد ملامح الشخصية الاجتماعية للطبقة

الوسطى المصرية خلال النصف قرن المنصرم.

كما سيتم الاستعانة بتحليلات مستقاة من " مواقف الحياة اليومية "، ودراسات الحالة التتبعية، ونتائج بعض الدراسات الإمبيريقية السابقة؛ وذلك لاستخلاص ملامح الشخصية الاجتماعية فى الوقت الراهن أو بمعنى أدق خلال العقدين الماضيين.(*)

ولقد تم التركيز على سمات السلبية واللامبالاة والاغتراب والتناقض والازدواجية – بصفة أساسية – حيث أشارت إلى وجودها بعض الدراسات السابقة ومن بينها دراسة سابقة للباحثة عن " الشخصية القومية المصرية ". وسنحاول أن نخضع نتائج تلك الدراسات للبحث والتحقق من خلال البحث الراهن.

ويتم التركيز على دراسة الفترة من بداية ثورة يوليو إلى بداية الألفية الثالثة؛ مع مراعاة أن التحليل لن يغفل الأوضاع التاريخية للطبقة الوسطى قبل ثورة يوليو، خاصة مع بداية تشكل وتبلور الطبقة الوسطى المصرية منذ بداية عهد محمد على ووصولاً إلى أوضاع الطبقة الوسطى عشية ثورة يوليو وانعكاسات ذلك على السمات الأساسية للشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية ومدى استمراريتها أو تغيرها.

خامساً – التصور النظرى للبحث :

نستطيع أن نفصل الحديث عن التصور النظرى للبحث على النحو التالى:

١ – إن فهمنا للشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية يقتضى ضرورة دراسة وتحليل البناء الاجتماعى التابع الذى تطورت فى ظله.

وفهم البناء الاجتماعى للمجتمع التابع يجب أن ينطلق من خصوصية التغير فى هذا المجتمع. حيث يخضع لمؤثرات داخلية وخارجية وتاريخية تجعل التطور فيها يتسم بعدم التساوق.

٢ – إن التغيرات التى تحدث فى النسق الرأسمالى العالمى تستتبع بالضرورة تغيرات فى المجتمع المصرى من خلال العلاقات المشتركة بينهما، والتى تؤثر بالضرورة على المجتمع المصرى وعلى الإنسان المصرى.

٣ – إن تطور علاقة النسق الرأسمالى العالمى بالمجتمع المصرى وتأثيره على الشخصية القومية المصرية يلقى بظلاله على شخصية المصرى المعاصر فى الوقت الراهن.

٤ – إن الطبقات الاجتماعية (العليا والوسطى والدنيا) لا تتأثر بتطور المجتمع المصرى التابع بنفس الدرجة، فلكل منها مصالحه التى قد تختلف أو ربما تتعارض فيما بينها.

٥ – إن تغير البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى المعاصر مرهون بطبيعة علاقة السلطة الحاكمة بالطبقات ذات المصلحة.

٦ – إن زيادة ارتباط الطبقة العليا المصرية بالنسق الرأسمالى العالمى نتيجة لتنامى آليات العولمة أدى إلى وجود ارتباط وثيق بين الطبقة العليا والسلطة الحاكمة، مما أدى إلى تدعيم أوضاع الطبقة العليا التى صارت تمثل الشريك الرسمى للرأسمالية العالمية فى الداخل.

٧ – ومن ثم هناك إعلاء لمصالح الطبقة العليا على حساب الطبقتين الوسطى والدنيا.

٨ – وفى ظل أوضاع الحياة اليومية المتناقضة وفى ظل أعباء المعيشة المتصاعدة وتراكمات البناء الاجتماعى التاريخى المتمفصلة، ومع ذلك كله تحيا الطبقة الوسطى – بشرائحها الثلاث – صعوبات متباينة

ومتراكبة؛ وهذا كله يلقى بظلاله على شخصيتها.

٩ – ومن ثم فإن القول بموت الطبقة الوسطى ومن ثم شخصيتها غير مقبول، فالطبقة الوسطى لازال لها وجود فعلى، وقد تكون ازدادت حجماً بل وتضاعفت عما كانت عليه فى فترات ازدهارها فى الستينيات. فقد تكون تغيرت، وقد تكون تخلت عن دورها التاريخى فى دفع عجلة التغيير الاجتماعى إلى حد كبير، ولكنها لازالت لها شخصيتها الواضحة.

١٠ –لابد من الإشارة إلى أن الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية ازدادت تناقضاً وسلبية ولا مبالاة وازدادت اغتراباً فى مجملها، وإن كانت الشريحة العليا منها قد ازدادت تغريباً وتفشت فيها صور الانتهازية والوصولية.

المبحث الثانى
التغير والاستمرارية فى الشخصية الاجتماعية
لدى الطبقة الوسطى فى نصف قرن
تحليل " سوسيو – تاريخى "

أولاً – أوضاع الطبقة الوسطى المصرية فى الألفية الثالثة.

ثانياً – ملامح الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية فى الألفية الثالثة.

ثالثاً – وضع الطبقة الوسطى المصرية من البنية الطبقية وتأثيره على شخصيتها الاجتماعية فى نصف قرن.

تمهـــيد :

لقد شهد النصف قرن الماضى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الوسطى عالمياً ومحلياً. ولقد نشأ ذلك التدهور فى البلدان الصناعية نتيجة لثلاثة عوامل متفاعلة نجمت عن الليبرالية الجديدة، وهى تدهور الدخول الحقيقية، وتناقص فرص العمل وزيادة معدلات البطالة، وارتفاع الأعباء المالية الملقاة على عاتق هذه الطبقة. ولقد أكدت التحليلات تشابه أوضاع الطبقة الوسطى فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وكندا وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والدانمارك والنمسا وأسبانيا؛ وذلك نتيجة لتشابه السياسات الليرالية فى هذه الدول على الرغم من اختلافها بهذا القدر أو ذاك بين بلد وآخر، واختلاف عبئها بين شريحة وأخرى من شرائح الطبقة الوسطى داخل الدولة الواحدة، فأغلب الظن أن الشريحة العليا لم تتأثر بهذه الليبرالية، إن لم يكن وضعها قد تحسن.

بينما كانت الشريحتان الوسطى والدنيا أكثر الفئات تضرراً من الليبرالية الجديدة. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا التدهور الذى حدث فى الأوضاع الاقتصادية للطبقة الوسطى قد رافقه تحسن فى أوضاع النخب الرأسمالية المالكة لرؤوس الأموال، مما يعنى أن هناك عملية إعادة توزيع للدخل القومى قد حدثت لصالح هذه النخب وضد صالح الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى، وهو الأمر الذى أدى إلى اتساع درجة اللامساواة (التفاوت) فى توزيع الدخل، وبذلك اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء.

ولقد كان لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية آثار نفسية وسياسية وثقافية عديدة لعل أولها: شعور أبناء هذه الطبقة (وبالذات هؤلاء

الـذين ينتمـون إلـى الشـريحة الثانيـة والثالثـة) بـالخوف المسـتمر مـن الغـد المجهول والمستقبل غير المضمون؛ ممـا خلـق لـدى أبنـاء الطبقـة الوسـطى خاصة لدى هؤلاء الذين فقدوا وظائفهم وتدهورت أوضاعهم الاقتصادية حالـة من الاغتراب Alienation أى ضياع المرء وغربته عن ذاته ومجتمعه. وهذا الشـعور بـالاغتراب، يقـوى عبـر الـزمن مـن ميـول العزلـة والاانتمـاء وتضـخم الشـعور بـالعجز، وافتقـاد المعنـى، والانفصـال عـن المجتمـع. كمـا أدت زيـادة درجة الحرمان، وتنامى الشعور بالعجز فى مجتمـع ينحـاز للأغنيـاء إلـى خلـق شعور باليأس وعدم الرضا، وبالإحباط والانسحاق، وهى الأمور التى كثيراً مـا تـدفع بـالأفراد إلـى تعـاطى المخـدرات (هربـاً مـن الواقـع) وإلـى الميـل للعنـف والجريمة (انتقاماً من المجتمع) وإلى الانتحار (هرباً من الحياة).

كما أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية وسيطرة وسائل الإعلام الحديثـة التـى تقـوم بتزييـف وعـى النـاس إلـى ظهـور البيئـة المناسـبة لنمـو الأفكـار والاتجاهات العنصرية والقومية الضيقة التى تتوجه بـالعنف للآخرين الذين لا ذنب لـهم فـى هذا الواقـع الأليم الـذى تعيشـه الطبقـة الوسطى، خاصـة العنـف الـذى يمـارس ضد العمـال والفنيـين الأجانـب المشـتغلين فـى هذه البلـدان بعد تصوير هؤلاء الأجانب على أنهم سر بـلاء الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة للعمال وللطبقة الوسطى؛ لأنهم ينافسون مواطنى البلاد الأصليين فـى فـرص العمل واقتسام الدخول.

كما أدت السياسات الليبرالية الجديدة إلى إحياء التضامن الطبقى بين العمـال والمهنيـين مـن أبنـاء الطبقـة الوسطى؛ حيـث تظهـر مـن حـين لآخـر حركـات الاحتجـاج الاجتمـاعى التـى تجلـت فـى حركـات الاضـرابات والمظـاهرات الجماعية التى عمت كل أوروبا والدول الصناعية الكبرى ضد هذه السياسـات التى أدت إلى افقارهم(١٥).

وإذا كانت هذه هى بعض آثار الليبرالية والرأسمالية المعاصرة والتـى يطلق عليها العولمة على الطبقة الوسطى فـى الدول الرأسمالية نفسـها، فإن

آثارها أكثر عنفاً وتعقيداً على دول العالم الثالث. حيث أسست الرأسمالية دولتها الاستعمارية الغازية للشعوب والدول الأخرى بحثاً عن الأسواق، وفرضت تقسيماً دولياً للعمل. وعلى المستوى السياسى أصبحت الدولة فى الدول المتخلفة حارسة أمينة لليبرالية الاقتصادية على حساب زيادة إفقار الأغلبية الساحقة من الشعوب فى هذه الدول المتخلفة(١٦).

أولاً – أوضـــاع الطبقـــة الوســـطى المصـــرية فى الألفيـــة الثالثة :

إذا ما حاولنا رصد وتحليل أوضاع الطبقة الوسطى المصرية فى ظل تداعيات العولمة، فإننا نجد أن الوضع لا يختلف كثيراً؛ بل قد يكون أشد سوءاً وتدهوراً؛ فلقد دعمت آليات العولمة والخصخصة من شأن الطبقات الرأسمالية المتحالفة مع الرأسمالية العالمية والأمريكية منها بصفة خاصة. وكان ذلك على حساب تردى أوضاع الطبقات الوسطى، وإن كانت محاولات السلطة الحاكمة لإبقاء الوضع الراهن والحفاظ على الحد الأدنى من سبل العيش والحياة قد ساعد تلك الطبقات على الحفاظ على مظهرها الخارجى الذى يدل على انتمائها الطبقى، وإن كان وضعها الحقيقى يؤكد تدهورها وزيادة حدة المعاناة التى تتعرض لها فى حياتها اليومية. والتى جعلها تدور تحت رحى عدد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

فعلى الصعيد الاقتصادى: أدى ارتفاع تكاليف المعيشة المستمر إلى التأثير السلبى على شرائح الطبقة الوسطى، الأمر الذى أدى إلى زيادة معاناة شرائح الطبقة الوسطى، حيث انكمش حيز الترفيه من أجل تغطية ضروريات الحياة. وسقوط نسبة كبيرة من أبناء هذه الطبقة إلى الطبقة الدنيا، وانتشار الكثير من صور النفاق الاجتماعى والتقرب من السلطة.

هذا بالإضافة إلى تزايد الضغوط الاجتماعية التى تعانى منها الأسرة المصرية، حيث زادت الأعباء المادية من جراء الدروس الخصوصية ومشكلة العلاج، هذا بالإضافة إلى زيادة مشكلات التأمين الصحى وعدم

جدواه فى كثير من الحالات. فأصبح ذلك يشكل عبئاً كبيراً يضاف إلى ميزانية الأسرة. وتزداد المشكلة تعقيداً بتزايد أعداد العاطلين وتفاقم حدة البطالة، حيث يفقد أبناء هذه الطبقة قيم الانتماء أمام غياب فرص العمل بعد مشوار طويل من سنوات الدراسة وفقدان الطموح والأمل فى الاستقرار الاجتماعى والأسرى. وتأتى مشكلة السكن فى ظل تنامى الإسكان الفاخر والتمليك أو حتى فى ظل قانون الإيجار الجديد، حيث إن هذه الطبقة ليست ميسورة الحال مثل الطبقة العليا لتوفير السكن لأولادها، فى نفس الوقت الذى تتطلع فيه للسكن فى مناطق أرقى؛ لذلك فهى تعانى اجتماعياً ونفسياً، ويزداد قلقها نحو الحاضر والمستقبل خاصة مع ارتفاع تكاليف المعيشة والخدمات مثل الكهرباء والمياه والاتصالات التى تتزايد بصفة مستمرة فى ظل نظام الخصخصة، والنظام التجارى القائم على سياسة الباب المفتوح، مما يشكل ضغوطاً اجتماعية ونفسية عليها غاية فى القسوة.

وإذا ما انتقلنا إلى رصد مشكلات الطبقة الوسطى على الصعيد السياسى، فيتضح أن شرائح الطبقة الوسطى قد تأثرت بالسياسات الليبرالية الجديدة وبأزمات المجتمع الدولى وانعكاساتها على الأوضاع فى مصر بنسب متفاوتة، حيث إن وضع الشريحة العليا من الطبقة الوسطى لم يتدهور كثيراً؛ نظراً للطابع المتغير لدخول هذه الشريحة. حيث استطاع أعضاؤها التكيف مع تلك السياسات، فقاموا برفع أسعار خدماتهم المهنية (خدمات الأطباء، المهندسين، المحامين). ومن هنا كانت تطلعاتهم السياسية للإسراع بمعدل الحراك الاجتماعى بالانضمام إلى الصفوة السياسية فى المجتمع.

أما عن الشريحة الوسطى، فسوف نجد أن أوضاعها قد ساءت، لأن أغلب أفرادها يعيشون على المرتبات والدخول الثابتة، التى يحصلون عليها من عملهم فى الوظائف الإشرافية والإدارية والفنية بأجهزة الدولة والحكم المحلى والوزارات المختلفة، أو من أعمالهم المهنية الخاصة المحدودة الدخل

نتيجة لزيادة موجة التضخم وبالتالى تدهور أجورهم ومرتباتهم.

وتبقى الشريحة الدنيا ذات الأغلبية العددية داخل الطبقة الوسطى فى ذيل القائمة والهرم الاجتماعى، فهى أقرب إلى الطبقة الدنيا منها إلى الطبقة الوسطى، حيث إن السياسات الليبرالية الجديدة قد هوت بها إلى القاع بسبب ضعف أجور ومرتبات أعضاء هذه الشريحة، والتى هى منخفضة فى الأصل. ولهذا كانوا يعتمدون على الدعم السلعى الذى كانت تخصصه الدولة لضروريات الحياة؛ وبالتالى فإن تطلعات هذه الشريحة بعيدة كل البعد عن السياسة. فهى تبحث عن أسس البقاء وتنطلق فى مواقعها من هذه الزاوية للتعايش مع الفقر؛ لذلك فهى مغيبة سياسياً. وتنعكس تلك المشكلات السياسية على الطبقة الوسطى فى صورة غياب المشاركة السياسية لقطاع كبير من شرائح الطبقة الوسطى وخاصة الشريحتين الوسطى والدنيا. هذا بالإضافة إلى ضعف الوعى السياسى العام وعدم الرغبة فى المشاركة السياسية، وعدم الانضمام للأحزاب السياسية سواء الحكومية أو غير الحكومية لعدم الاقتناع بأن هذه الأحزاب تعبر عنهم وتعمل من أجل مصالحهم أساساً.

أما إذا عمدنا إلى رصد المشكلات الاجتماعية والثقافية للطبقة الوسطى خاصة لدى الشريحتين الوسطى والدنيا، فنجدها تتلخص فى المعاناة الاجتماعية والنفسية؛ نتيجة لتفاقم حدة المشكلات والضغوط على كاهل أبناء تلك الشرائح. وتشير الدراسات إلى ظاهرة شيوع الاستهلاك الترفى المظهرى وزيادة التقليد والمحاكاة والميل المتزايد للتطلع إلى الظهور فى وضع طبقى أعلى. هذا بالإضافة إلى تزايد الشكوى من تفكك العلاقات الاجتماعية بين الأجيال وبين أعضاء الأسرة الواحدة. ولا يخفى عنا ما أشارت إليه الدراسات الاجتماعية من زيادة معدلات الجريمة لهذه الطبقة حتى أصبح هناك ما يسمى بجرائم الطبقة الوسطى، مثل تعاطى المخدرات والرشوة والاختلاس والنصب والعنف. وزيادة الجرائم الاقتصادية وتفشى الفساد كنتيجة لزيادة الخوف المستمر لدى تلك الشرائح من فقدان أوضاعها فى المجتمع، وهيبتها

الاجتماعية بسبب الانخفاض الذى يحدث فى الأجور الحقيقة؛ نتيجة موجات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية، وزيادة معدلات البطالة وزيادة الأعباء المالية التى تتحملها هذه الشرائح؛ نتيجة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم الحكومى.

وكل ذلك خلق مناخاً عاماً يشكل ثقافة المصلحة الفردية والانتهازية بغض النظر عن مصالح المجتمع. ويدعم تفكك الأسرة المصرية ويدعم ثقافة العزلة والاغتراب، والاانتماء والانفصال عن المجتمع(١٧).

ومن ثم يمكن القول إن الأوضاع الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية فى بداية القرن الحادى والعشرين تتمثل فى ازدياد حجمها بصورة كبيرة فى عام ١٩٩١ حيث ازداد حجمها أكثر من ٦ مرات فى أربعين عاماً(١٨). فى الوقت الذى تضاعفت فيه أعباؤها ومشاكلها مع زيادة حجم التضخم وتناقص الأجور الحقيقية، وتهميش دورها السياسى والثقافى؛ مما ألقى بظلاله على ملامح شخصيتها فغير الكثير من مقومات شخصيتها التى كانت تتسم بالمقاومة والإيجابية والدعوة إلى التغيير لتركن إلى العزلة والسلبية والاغتراب وشتى صور المقاومة من تطرف دينى إلى تطرف علمانى إلى محاولة دمج العلم بالدين وانتشار الدعوات الرومانسية والتباين الفكرى وزيادة الاتجاه نحو النقد والامتعاض والهجرة إلى دول الخليج وغيرها من صور المقاومة التى رصدها د. مؤمن كمال الشافعى فى دراسته " الدولة والطبقة الوسطى فى مصر ".

وسوف نحاول رصد ملامح الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية فى الألفية الثالثة من خلال التحليل التالى :

ثانياً -ملامح الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية فى الألفية الثالثة :

لقد كشفت التحليلات التى أجريت عن ملامح الشخصية الاجتماعية

للطبقـة الوسـطى المصـرية عـن تفشـى سـمات سـلبية كثيـرة فـى شخصـيتها الاجتماعيـة نتيجـة لزيـادة الأعبـاء الاجتماعيـة التـى تعرضت لهـا فـى الآونـة الأخيرة.

وكانـت سـمة السـلبية واللامبـالاة هـى الأكثـر ظهـوراً خاصـة لـدى الشريحتين الوسطى والدنيا. حيث رصدت مواقف الحياة اليومية زيادة السلبية واللامبالاة تجاه الحياة السياسية بصفة عامة، فهناك لامبالاة تجاه التغييرات الوزارية مثلاً، وتجاه الكثير من الأحداث السياسية الداخلية والخارجية. وهذا مـــــــا أكـــــــــدت عليـــــــــه دراســـــــــة " المصرى المعاصر " للدكتور / أحمد زايد، ودراسة " ملامح الشخصية القومية المصرية " للباحثة، وأكدت عليه الكثير من الدراسات السابقة.

ويؤكد ذلك ما جاء على لسان أحد المبحوثين معبراً عن عدم جدوى أى تغيير وزارى قائلاً " المصرى مرت عليه أربع حروب، ومرت عليه أيام أسود من اللى بنعيشها بكثير بس المصرى جتته نحست، وما بقاش بيهمه حاجة، قال حيسخطوك يا قرد، قال وإيه يعنى، يعنى حيعملونى غزال ".

كمـا اتضـح أيضـاً زيـادة البعـد عـن المشـاركة السياسـية خاصـة لـدى الشريحتين " الوسطى والدنيا " من الطبقة الوسطى؛ فهذه السلبية هى سلبية إرادية واعية نتيجة لعدم الثقة فى جدوى المشاركة السياسية، فالدولة همّشت دور تلك الشرائح وضمتها إلى باقى الأغلبية المهمشة؛ فكان من البديهى أن تبادلها الأخرى تهميشاً بتهميش.

وهناك أيضاً لا مبالاة تجاه استشراء الفساد وانعدام الضمير بدعوى أن كل شئ صار فاسداً. ومن ثم زاد الاتجاه نحو التقوقع فى دائرة هموم الحياة اليومية والفردية والذاتية، فكانت السلبية واللامبالاة تجاه المجتمع وقضاياه المختلفة فى مقابل زيادة الاهتمام بحل المشاكل الفردية والأسرية من خلال حلول فردية بكل صبر وإيجابية. ولكن هناك دوماً رغبة فى البعد عن المشاكل وعدم اقحام النفس

فى مشاكل الآخرين.

كما اتضح أن " الخوف " هو سبب أساسى وراء تدعيم تلك الحالة من السلبية واللامبالاة؛ فلقد كشفت مواقف الحياة اليومية وبعض الدراسات السابقة عن أن خوف المنتمين للشرائح الوسطى والدنيا من فقدان العمل أو الوظيفة والخوف من الفقر ومما قد يخلقه من تهديد لأسرته، يعد سبباً أساسياً وراء استكانة الإنسان المصرى ومؤاثرته السلامة و " المشى جنب الحيط ".

ومع ذلك اتضح من خلال تحليل مواقف الحياة اليومية أن السلبية واللامبالاة تنتهى عندما تتكرر مواقف الظلم خاصة ما يتصل بقطع الأرزاق أو الفصل من العمل دون إبداء أسباب، أو عند مواجهة الفساد فى العمل. هنا يتحول الصبر الشديد والسلبية واللامبالاة إلى ثورة عارمة وحالة شديدة من الهياج. ومما يؤكد ذلك ما رصدته الباحثة من " مواقف الحياة اليومية " التى أوضحت رفض الكثير من المثقفين والصحفيين لتردى الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية، ومن صور ذلك الرفض ظهور حركات كفاية وشايفينكو وكثرة اللجوء لوسائل الإعلام كسلاح ردع للكثير من صور الفساد الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

وتوضح دراسات الحالة التتبعية ومواقف الحياة اليومية أن الصبر والتدين والفكاهة والمرح كانت هى الميكانيزمات الدفاعية التى ساعدت وتساعد تلك الشرائح على تجاوز ما تلاقيه من أعباء متراكمة، وتساهم فى استمرار الخضوع والامتثال للسلطة الحاكمة ورموزها. ولكنها دعمت – فى نفس الوقت – التزلف والنفاق والوصولية والانتهازية وركوب الموجة والفردية والأنانامالية من جانب آخر؛ فتراجع دور الطبقة الوسطى المصرية الداعى للتغيير على حساب تفشى ثقافة التهميش من جهة، وثقافة الأمركة والتغريب التى تدعو لها الطبقة العليا والشريحة العليا من الطبقة الوسطى من جهة أخرى.

وأدى ذلـك كلـه إلـى تـدعيم الاغتـراب Alienation لـدى الطبقـة الوسطى عامة والشريحتين " الوسطى والدنيا " خاصة. وزادت حدة الاغتراب لدى فئة المثقفين الذين يعون جيداً حقيقة الأعباء التى يعانون منها ويعون جيداً الأسباب المباشرة وغير المباشرة لآليات التغيير الاجتماعى والاقتصادى، ولكنهم عاجزون عن تغيير مساره، أو حتى المساهمة فيه، فيعيشون بذواتهم بعيداً عن المجتمع.

فإذا كان الاغتراب قد تحول من مجرد اغتراب اقتصادى إلى اغتراب ثقافى أوسع نطاقاً فى المجتمعات الرأسمالية[١٩]، فإن الاغتراب يصبح أكثر قهراً فى المجتمع المصرى التابع الذى يعانى من إلحاح وسائل الإعلام على تنمية الاتجاهات الاستهلاكية، ونشر القيم المادية، وخلق إنسان ذى بعد واحد يوهم بالحرية والديموقراطية، فى حين تعمل على تدعيم خضوعه لصالح سيطرة الطبقات العليا المتحالفة مع الرأسمالية العالمية والأمريكية على وجه الخصوص، كل ذلك يتم وسط وضع اجتماعى واقتصادى يقهر الإنسان فى الطبقة الوسطى ويجعله يلهث وراء تحقيق ضروريات الحياة خاصة فى الشريحتين (الوسطى والدنيا).

ولقد أدت تناقضات الحياة اليومية وارتفاع المعيشة، والتهميش الاجتماعى والسياسى والثقافى للطبقة الوسطى إلى وجود التناقض والازدواجية كأهم وأخطر سمات الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية. خاصة لدى الشريحتين الوسطى والدنيا. فهذه الشرائح الطبقية هى أكثر فئات المجتمع تعرضاً لتناقضاته الداخلية، ومن ثم فهى أكثر من غيرها تعبيراً عن الازدواجية والتناقض (ولعل ذلك يفسر لنا المواقف السياسية المتناقضة للشرائح الوسطى والميل إلى تغيير هذه المواقف السياسية وفقاً لتغيير الظروف). ولقد أكد د. أحمد زايد على أن الطبقات الوسطى هى أكثر الطبقات وقوعاً فى أسر التناقض والازدواجية. فيقول: إن الفئات الطبقية الوسطى فئات طموحة، حاملة للثقافة الحديثة. ولكنها حاملة لكل التناقضات

المصاحبة لهذه الثقافة، أو بالأحرى المصاحبة لعملية نقلها. وهذه الطبقة تعتمد فى معاشها على المعرفة التى تكتسب من خلال التعليم، كما أنها تعتمد على بعض الأنشطة التجارية والصناعية المتوسطة، وكثيراً ما يندمج هذان الأساسان للمعاش سوياً؛ ولكن الظروف التى تعيشها هذه الطبقة أو على الأحرى الشرائح الوسطى والدنيا منها تجعلها لا تستمتع بهذه الثقافة التى تساهم فى إنتاجها وفى نشرها، وهنا يبدأ أول وأهم التناقضات التى تصاحب عملية استقبال الثقافة الحديثة لدى فئات هذه الطبقة، وينحصر هذا التناقض فى القرب من عالم الثقافة الحديثة دون القرب من الإمكانيات التى تتيح التمتع بها.

وثمة ضرب آخر من التناقض يصاحب استقبال الطبقة الوسطى للثقافة الحديثة. وينحصر هذا التناقض فيما تخلقه هذه الطبقة بأيديها من مشكلات فى توزيع القيم الثقافية الحديثة. فإن عمليات إنتاج ونشر الثقافة هى عملية توجد بالكامل تقريباً فى أيدى فئات من الطبقة الوسطى؛ ولكن هذه العملية تمنح بعضهم فرصاً، أو سلطة، أو قوة. ويستخدم هؤلاء الفرص أو السلطة أو القوة التى يمتلكونها فى تحقيق مصالح شخصية. ومن هنا تبدأ التناقضات فى الظهور داخل الطبقة ذاتها، ويصبح الصراع على ملكية الثقافة الحديثة وما تمنحه من فرص أو قوة أو سلطة قضية هامة فى سلوكيات هذه الطبقة. ومن مظاهر الاستغلال التى تخلق هذا الصراع على ملكية المعرفة أو التى تخلق تناقضات داخل الطبقة الوسطى:

- استغلال العمل فى التعليم لتحقيق فائدة مادية من خلال الدروس الخصوصية التى تقلب ميزان تكافؤ الفرص رأساً على عقب.
- استغلال السلطة المهنية فى تحقيق مكاسب مادية عن طريق الرشوة والاختلاس.
- استغلال السلطة المهنية فى الحصول على مزايا للأسرة والأصدقاء.
- استغلال المعرفة المهنية فى تحقيق ثراء مادى بصرف النظر عن أخلاقيات المهنة، كما هو الحال بالنسبة للأطباء والمحامين.

وأخيراً فإن هناك مظهراً ثالثاً للتناقضات المصاحبة لعملية استغلال الطبقة الحديثة. ويتمثل ذلك فى تأرجح هذه الطبقة بين القديم والجديد. إن هذه الطبقة على الرغم من مشاركتها الفعالة فى إنتاج الثقافة الحديثة ونشرها، إلا أن كل أشكال المقاومة والمعارضة لهذه الثقافة الحديثة تتولد من قلب هذه الطبقة.

ومن ثم فلقد اتضح مدى انعكاس التناقض الذى يعد أحد مكونات البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى فى الوقت الراهن، على شخصية الإنسان المصرى بصفة عامة، وعلى الطبقة الوسطى بصفة خاصة(٢٠).

ولقد جاءت تحليلات دراسات الحالة التطورية لتؤكد ثانية على أن التناقض والازدواجية تعد السمة الأساسية للشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية. فهناك تناقض بين اعتناق القيم التقليدية وصراعها مع قيم التعليم والانفتاح على العلم والثقافة الحديثة، وهناك صراع قيمى بين الإيمان بالقيم الإيجابية كالحق والخير والكسب الحلال وبين الواقع اليومى المعاش الذى يفرض آلياته من رشوة وفساد وضياع الحق. وفى كثير من الحالات يبدأ الفرد بالصراع ضد القيم المادية والسلبية واللاأخلاقية وينتهى بالانصياع لآليات الواقع المرير لكسب لقمة العيش.

وهناك صراع قيمى آخر بين الإيمان بالجن والسحر والحسد والإيمان بالعلم والبعد عن الدجل والخرافة. كما اتضح أيضاً أن هناك تدعيماً دائماً للتناقض والازدواجية؛ بل والصراع القيمى بين ما يطرح من شعارات كالحرية والعدالة والمساواة والديموقراطية والواقع المعاش الذى يمتهن كل تلك الشعارات فى الحياة اليومية.

ومن ثم فهناك دوماً تناقض وازدواجية بين النقد والتبرير والقول والفعل، بين الخفى والمعلن بين الطاعة والعصيان وبين الثقة والشك والتوجس؛ كما أكد على ذلك د. حسن حنفى(٢١).

وكشف التحليل عن أزمة شريحة المثقفين فى المجتمع المصرى، فعلى الرغم من المستوى التعليمى والمهنى المرتفع إلا أنها تواجه بتدنى قيمة التعليم، فلم تعد قيمة التعليم ونوع المهنة هما القيمتان الحقيقيتان اللتان يتم عن طريقهما تحديد الطبقات فى المجتمع، وذلك بسبب انحسار هذين العاملين أمام القيم المادية الوافدة.

ومن التناقضات الحقيقية التى كشفت عنها تحليلات دراسات الحالة الموقفية، ومواقف الحياة اليومية والدراسات السابقة أنه على الرغم من كل السلبيات التى تعانى منها الطبقة الوسطى إلا أنها لازالت تتمسك بالقيم الإيجابية إلى حد كبير خاصة عند مقارنتها بالطبقتين العليا والدنيا اللذين يتفشى بينهما التمسك بالقيم المادية.

وعلى الرغم من أن الطبقة الوسطى لديها رغبة قوية فى إثبات الذات وقهر الفقر والصعود فى السلم الاجتماعى بصفة عامة؛ إلا أن جيل الشباب المنتمى للطبقة الوسطى خاصة الشريحتين (الوسطى والدنيا) يتركز كل طموحهم فى الزواج وتكوين مسكن الزوجية والحصول على فرصة عمل توفر لهم دخلاً معقولاً يؤمن ضروريات الحياة.

كما أنها لازالت تتمسك بالقيم الإيجابية كالعمل والانجاز واحترام العمل، ورفض الرشوة ولكن مع الحذر والحيطة ويتجلى ذلك فى رفضهم للإبلاغ عمن يعرض الرشوة؛ وذلك خوفاً من الدخول فى المشاكل ومؤاثرة للسلامة(٢٢).

ولقد حاول د. حسن حنفى أن يستكشف جانباً آخر من جوانب الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية من خلال تحليل لأخلاقيات الطبقة الوسطى وأنا أتفق معه كثيراً حينما يقول: أخلاق الطبقة الوسطى تقوم على القانون والنظام. هى أخلاق الأمن والاستقرار، وإبقاء الوضع القائم على ما هو عليه. فالطبقة المتوسطة هم رجال الدولة وأجهزة الحكم. وهى مازالت أداة التحديث، وقادرة على البناء والعمران. فمن مصلحتها الاستقرار والنظام

ومراعاة القانون حتى تبقى فى المناصب. السلطة السياسية لها الأولوية على السلطة الاقتصادية. فالسلطة جاه وقوة أولاً قبل أن تكون مالاً وثراءً. هى أخلاق " الهندام " و " الميرى " و " الإتيكيت " و " البروتوكول " أخلاق القواعد والحساب. هى أخلاق الاعتدال دون التطرف نحو أخلاق الطبقة العليا أو أخلاق الطبقة الدنيا. وبقدر ما هى ليبرالية فى رؤية العالم إلا أنها تمارس أخلاقاً تقليدية محافظة رعاية للتقاليد، وحفاظاً على الهوية والتواصل خير من الانقطاع. هى أخلاق " الأفندية " و " الضباط " حفاظاً على الأمن الفكرى، ودفاعاً عن الأمن الوطنى. هى أخلاق السيف والقلم، المعسكر والجامعة. تبرر سلطة الحكم وتدافع عن أيديولوجية النظام. وقد ينضم إليها رجال الدين الذين يوفرون الشرعية الدينية للنظام كما يوفر المثقفون الشرعية الأيديولوجية.

ومع ذلك هى طبقة انتهازية، تتطلع إلى الصعود إلى الطبقة العليا كما تتطلع الطبقة الدنيا إليها؛ لذلك تتمايز فيها الطبقات إلى طبقة متوسطة دنيا، ومتوسطة متوسطة، ومتوسطة عليا. وتتسع رقعتها إذ تتلاحم الطبقة المتوسطة الدنيا مع الدنيا العليا. كما تتلاحم الطبقة المتوسطة العليا مع العليا الدنيا.

الأخلاق من صنع الطبقة المتوسطة. وهى دعامة الاستقرار الاجتماعى. وكلما اتسعت الطبقة المتوسطة زاد الأمن والاستقرار. هى جسم المجتمع، وتحفظه من القلاقل والاضطراب. تحوز بثقة الطبقتين، الدنيا والعليا. إذ تحقق للدنيا مطالبها فى العيش المستقر وتوفير الحاجات الأساسية. وهى الواسطة بين الحاكم والمحكوم وتحقق للطبقة العليا مطالبها فى الأمن والاستقرار فهى أداة الحكم والجهاز التنفيذى. ومنها يخرج القضاة والمحافظون. هذا ليس دفاعاً عن الطبقة المتوسطة بل هو وصف وظيفى لها فى البناء الاجتماعى. هو إقرار وليس تشريع مبدأ[٢٣].

ومن ثم يتضح أن ملامح الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى

المصرية تدور فى فلك الازدواجية والتناقض بين الحفاظ على الأخلاق والقيم الإيجابية والانصياع لضغوط الواقع المعاش الذى يفرض القيم المادية بكل ما فيها من فردية وانتهازية ونفاق ووصولية. وهى أيضاً تتأرجح بين الحفاظ على كيان المجتمع واستقراره بإقرارها وحفاظها على القيم الإيجابية، وبين التخلى عن دورها الريادى وترك المجتمع ليغرق فى المادية والتشيؤ نتيجة لسلبيتها وتخليها عن دورها الناقد والموجه لعجلة التغيير.

ولكن هل ملامح الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية المعاصرة هى ملامح أصيلة مرتبطة بالطبقة الوسطى دون قيد أو شرط، أم أنها نتاج لطبيعة البناء التاريخى للمجتمع المصرى التابع ؟

هذا التساؤل يقتضى أن نرصد ونحلل وضع الطبقة الوسطى من بنية المجتمع المصرى التابع فى النصف قرن المنقضى، ودور الدولة أو السلطة الحاكمة فى ذلك، وتأثير وضع الطبقة الوسطى المصرية من البنية الطبقية وما يستتبعه من مكاسب أو مشكلات على تغير أو استمرارية شخصيتها الاجتماعية.

ثالثاً – وضع الطبقة الوسطى المصرية من البنية الطبقية وتأثيره على شخصيتها الاجتماعية فى نصف قرن :

إن وضع الطبقة الوسطى المصرية من البناء الاجتماعى لا يمكن أن ينظر إليه بعيداً عن علاقة الدولة بالطبقة الوسطى ودورها فى نشوئها وتطورها. وأيضاً لا يمكن تجاهل دور الطبقة الوسطى فى مساندة الدولة، ودورها البرجماتى فى تغيير الواقع الاجتماعى للمجتمع المصرى فى مراحل تاريخية مختلفة. لذا سنحاول أولاً رصد دور الدولة فى تشكيل وتطوير الطبقة الوسطى المصرية.

١ – دور الدولة فى تشكيل وتطوير الطبقة الوسطى المصرية :

إن ظروف تشكل وتطور الطبقة الوسطى المصرية ارتبطت تاريخياً بالدولة، فإذا نظرنا إلى فترة حكم محمد على باشا. فسوف نجد أن الدولة هى التى أسست البنية الطبقية للمجتمع، من خلال توزيع الأرض الزراعية على أعضاء الأسرة المالكة والمشايخ والأعيان ومشايخ البدو وقادة الجيش – المصريين والأجانب – فلقد أسس محمد على باشا البرجوازية العليا التى بدأت متحالفة مع البرجوازية العالمية بعد ذلك فى قيادة التطور الاجتماعى.

ولقد كان محمد على باشا مؤسس الطبقة الوسطى من خلال نظم التعليم الحديثة التى حاولت تخريج أعضاء البيروقراطية التى تتولى خدمة مصالح الدولة. إحدى هذه الطبقات كانت هدفاً لسياسة الدولة، بينما الطبقة الأخرى (البرجوازية المتوسطة) كانت لتنفيذ سياساتها.

فالطبقة والدولة فى مصر تاريخياً كانتا على مر العصور وجهين لعملة واحدة، فالمصالح المشتركة بينهما كانت هى السمة التى تربطهما وتوطد علاقتهما، فتارة تجد الدولة تعضد الطبقة وتسعى لتقوية دورها فى المجتمع، وتارة أخرى تلعب الطبقة دورها باعتبارها ظهيراً للدولة فى تحقيق سياسات معينة تخدم مصالحهما المشتركة. ولقد شهدت الساحة السياسية المصرية، فى حقب زمنية مختلفة محاولات عديدة من قبل الدولة للنهوض بطبقة معينة تمثل نفس انتماءات الدولة، ثم ما لبثت هذه الطبقة، وأصبحت أداة الدولة فى تنفيذ أهدافها وتحقيق مصالحها.

بيد أننا نستطيع القول بأن التحالف بين الدولة والطبقة لم يكن أبداً على وتيرة واحدة ولكنه ارتبط بعاملين أساسيين، الأول: طبيعة الصفوة الاجتماعية والسياسية المهيمنة على جهاز الدولة، والثانى: طبيعة الطبقة المسيطرة فى مرحلة معينة من المراحل التاريخية. ففى بعض المراحل كانت البرجوازية العليا هى التى تشكل وعاء انتقاء عناصر الصفوة، كما كان الحال فى عصر محمد على باشا، ومن ثم نجد أن الدولة قد اتجهت إلى تشكيل ودعم الطبقة التى يمكن أن تكون ظهيراً لها، ومن ثم نجدها قد لعبت دوراً

أساسياً فى تأسيس الطبقة العليا فى المجتمع، من خلال قيام محمد على باشا بإعادة توزيع الأرض الزراعية باعتبارها وسيلة الإنتاج الأساسية.

بينما فى مراحل تاريخية أخرى حينما اكتمل بناء الطبقة المتوسطة وتبلورت مصالحها فى مواجهة الثقافة الغربية والاحتلال الأجنبى، فإننا نجدها هى التى بلورت الصفوة الاجتماعية والسياسية والثقافية التى تيسر لها تحقيق هذه المصالح، فدفعت أولاً إلى نمو حركة الإخوان المسلمين باعتبارها صفوتها التى تواجه التغريب الثقافى، ثم دفعت بعد ذلك بأبنائها الذين تسربوا إلى صفوف القوات المسلحة، وشكلوا الصفوة العسكرية التى قامت بثورة يوليو ١٩٥٢، ثم بعد ذلك دفعت ببقية أبنائها من خلال الحراك التعليمى والمهنى، لكى يسيطروا على مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع.

وفى محاولة لتشخيص طبيعة العلاقة بين الدولة والطبقة فى تجربة يوليو ١٩٥٢، فإننا نجد أن المناخ السياسى للتجربة الناصرية قد تميز باتجاه واضح، كان يرمى بالأساس إلى تقوية الجهاز الحكومى والسلطة السياسية وتقوية دور الحكومة المركزية، وبالتالى إفساح المجال أمام أبناء الطبقة المتوسطة لمزيد من الثراء والسلطة والمكانة الاجتماعية، وإعطائهم الفرصة لنهب الاقتصاد القومى فى صوره المختلفة، وكذا توزيع الفائض الاقتصادى طبقاً لقواعد المحسوبية وتبادل المنفعة(٢٤).

وتوسعت الدولة فى منح الامتيازات للطبقة الوسطى المصرية من خلال التوسع فى التعليم المجانى فى المرحلة الجامعية، وقوانين الإصلاح الزراعى، وإجراءات التأميم والحراسة، ورفع معدلات الضرائب، والإسراع بالتنمية الصناعية والزراعية، ونمو المؤسسات العسكرية وتزايد امتيازاتها، ونمو البيروقراطية المصرية بسبب تزايد تدخل الدولة فى الحياة الاجتماعية والسياسية، والتزام الدولة بتعيين الخريجيين(٢٥).

وكان محصلة ذلك رفع مكانة الطبقة الوسطى وتزايد حجمها؛ نتيجة

لسيطرة الطبقة الوسطى على الدولة وتحكمها فى توجيه العملية الاقتصادية، والسيطرة على العملية الإنتاجية، وتوزيع الفائض أى أنها وجهت سياسات الدولة من أجل مصالحها، وضربت بذلك الطبقة الأرستقراطية، فتحولت الدولة من أساس البناء الفوقى إلى جزء من علاقات الإنتاج.

ولقد تغير دور الدولة – فى السبعينيات والثمانينيات وما تلاها – نتيجة لتحول نمط الإنتاج فى مصر إلى الرأسمالية الخاصة، حيث الاعتماد على السوق وآلياته فى ظل عمليات التكيف الهيكلى والخصخصة الشاملة، حتى أصبح بالإمكان الحديث عن عمليات إعادة بناء، بل وخلق جديد لجماعات وشرائح وفئات طبقية وسطى تتلاءم وظروف واحتياجات هذا النمط الإنتاجى المهيمن محلياً وعالمياً، لتتحول من التجانس والاستقرار النسبيين إلى التباين والحركة الدائمة، حيث يسود فى الوقت الحالى الاتجاه نحو ما يمكن أن يطلق عليه " خصخصة " قطاعات واسعة من تلك الطبقة بواسطة الدولة نفسها فى أحيان عديدة.

ولازال للدولة دور تقوم به حيال بعض شرائحها الوسطى للحيلولة دون انفجار الأوضاع فيما لو تركت الأمور فى كليتها فى يدى السوق المهيمن عليه. ويتمثل ذلك الدول فى النقاط التالية :

١ – إن دور الدولة فى توظيف أعضاء يصنفون ضمن الطبقة الوسطى لم ينته كلياً، حيث تشير الاحصاءات إلى تزايد نسب العاملين تحت مظلتها فى القطاع الحكومى لاسيما فى مجالات الأمن والإعلام والتعليم.

٢ – خصخصة الطبقة الوسطى من خلال خلق برجوازية صغيرة تقوم فى الأساس على مشروعات خاصة صغيرة (صناعية – تجارية – خدمية – زراعية) من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى يمول هذه المشروعات من خلال قروض ميسرة[٢٦].

ولكن ذلك لا ينفى أن كل التدابير التى اتخذتها الدولة منذ بداية عهد الانفتاح الاقتصادى لم تستفد منها سوى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى التى تعاونت مع الطبقة العليا والسلطة الحاكمة ودافعت عن مواقفها، وهؤلاء هم الذين استفادوا من العمل مع الأجنبى فى شركات وبنوك الانفتاح ثم الخصخصة والعاملين بالمكاتب الاستشارية الأجنبية والهيئات الدولية فضلاً عن العاملين بالخدمات الشخصية. كما أفادت الهجرة النفطية المهاجرين وعائلاتهم فى الصعود الاجتماعى. ولكنها على الطرف الآخر أضرت بمن لم يتح له فرصة الهجرة للخارج ويواجه بضغط أنماط الاستهلاك الترفى فى الداخل فى مقابل ضعف الموارد المادية والمرتبات، وارتفاع نفقات المعيشة وتخلى الدولة عن دورها فى دعم السلع الأساسية، ودعم الخدمات الأساسية. وهذا الذى عانت منه الشريحتان الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى والذى جعلها تعيش وسط ركام من المشكلات التى لا تنتهى.

ولكن ثمة وقفة لابد منها، فالتحليل السابق وإن كان وضع يده على جانب مهم من الحقيقة وهو دور الدولة فى تشكيل وبلورة الطبقة الوسطى المصرية، إلا أن الجانب الآخر للحقيقة يقتضى القول بأن الطبقة الوسطى هى الأخرى لعبت دوراً كبيراً فى مساندة الدولة وفى تغيير الواقع الاجتماعى فى مراحل تاريخية عديدة. ولعل سبب تنامى أزمتها الراهنة يكمن فى تدهور حجم ذلك الدور.

وسنحاول أن نرصد حقيقة دور الطبقة الوسطى المصرية فى التحليل التالى:

٢ – دور الطبقة الوسطى المصرية بين الاتساع والتقويض :

إن الطبيعة الخاصة فى النشأة، والطبيعة الخاصة فى العلاقة بوسائل الإنتاج لهذه الطبقة، وكذا الطبيعة الخاصة لموقع مصر على خريطة النظام العالمى، قد أدت بهذه الطبقة إلى أن تلعب دوراً وسيطاً فى تنمية المجتمع المصرى، على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية

والثقافية، وذلك منذ بداية ظهورها فى عصر محمد على وحتى بداية تدهورها فى نهايات هذا القرن، فعلى المستوى الاقتصادى يلاحظ أن أبناء هذه الطبقة وخاصة الموظفين والفنيين، هم الذين أوكل إليهم محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨)، عبء تنفيذ الجانب الإدارى والتنظيمى للمشروعات التى أقامها فى البلاد، بمعنى أن أفراد هذه الطبقة كانوا بمثابة أداة لتنفيذ الجانب التنظيمى والفنى والإدارى لمشروع إرساء البنية الأساسية للمجتمع المصرى فى عصره.

ولقد أدت عملية شغل وظائفهم بوكالة من الوالى، إلى إحساسهم بأنهم لم يكونوا امتداداً عضوياً أو طبيعياً لمسيرة تطور المجتمع المصرى، لذلك كان من الطبيعى أن يقفوا موقف " اللامبالى " أو لنقل " المتفرج " على تلك المخاطر السياسية والاقتصادية التى يتعرض لها النظام فى الداخل والخارج، ولقد تمخضت تلك العمليات عن سعى معظمهم إلى جمع الأموال بشتى السبل، وذلك أثناء قيامهم بوظائفهم، من أجل توظيفها والانخراط بها فى العلاقات الإنتاجية للنظام الجديد، الذى كانت علاقاته تختمر فى قلب هذا النظام. ومنذ بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وحتى نهاية العقد الثانى من القرن العشرين، لم يكن لهذه الطبقة دور اقتصادى سوى محاولة معظم أفرادها الحصول قدر المستطاع على جزء من " الكعكة " أى الأرض الزراعية التى قام أحفاد الوالى بتوزيعها أو بيعها لمستخدمى " الدولة ". أما خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد لوحظ أن دور هذه الطبقة قد برز عند حدود محاولة رسملة الاقتصاد المصرى، وذلك من خلال محاولة أفرادها التحول إلى المجالين الصناعى والتجارى، والمساهمة فى إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠.

ولقد اتضحت ملامح الدور الاقتصادى التوفيقى للطبقة الوسطى فى ثلاثينيات أو أربعينيات القرن الحالى، وذلك عندما تزايدت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المصرى، وبدأت ملامح هذا الدور تتضح مع ظهور الأحزاب السياسية المعبرة عن أيديولوجية هذه الطبقة فى

تلك الآونة.

ومنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، واستيلاء عناصر الطبقة الوسطى على الدولة، اتضح وبصورة جلية، ذلك الطابع التوفيقى أو الوسطى للدور الاقتصادى لهذه الطبقة، ولقد تجسدت طبيعة هذا الدور فى صيغة الجمع بين القطاعين العام والخاص، ولقد استطاعت هذه الطبقة – وفى إطار هذه الصيغة ذاتها – أن تلعب دوراً اقتصادياً بارزاً فى خمسينيات وستينيات القرن الحالى. وتشير الدلائل بصورة مؤكدة إلى أن تعاظم هذا الدور قد برز بصفة أساسية فى الستينيات، وذلك عندما تحالفت هذه الطبقة مع الطبقة الشعبية، حيث حقق هذا التحالف انجازات اقتصادية – على مستوى هذه الطبقة – من بين هذه الانجازات: إصدار قوانين الإصلاح الزراعى، إنشاء نظام التعاونيات فى المجال الزراعى، تأميم قناة السويس، إنشاء وإدارة القطاع العام، تأميم وإدارة الشركات الصناعية والتجارية والخدمية، إنشاء العديد من المصانع والمدارس والجامعات، وإنشاء السد العالى.

أما فيما يتعلق بالدور السياسى لهذه الطبقة فى المجتمع المصرى، فإنه يمكن القول بأن الطبقة الوسطى قد أسهمت بالدور الأكبر فى الثورات الوطنية التى شهدها المجتمع المصرى فى تلك الآونة، وبذلك يمكن القول إن الطبقة الوسطى فى مصر هى المسئولة عن الطابع الوسطى للمردود السياسى لتلك الثورات. فثورة عرابى قد تفجرت على يد الطبقة الوسطى، بهدف مقاومة الهيمنة الأجنبية، وتحقيق بعض المطالب الجزئية فى إطار الحفاظ على النظام القائم، ولقد تحالف قادة الطبقة الوسطى والصفوف التالية لهم فى الجيش، مع العناصر المدنية، فضلاً عن التأييد السياسى لعمد ومشايخ القرى لعرابى. ولقد ظلت الطبقة الوسطى بعد ثورة عرابى تملك طريق الكفاح السياسى السلمى – طبقاً للمفهوم الوسطى – فلقد سلك أفراد هذه الطبقة هذا الطريق ضد الاحتلال الإنجليزى فى العقد الأول من القرن العشرين، وكان الحزب الوطنى الذى ترأسه " مصطفى كامل " ومن بعده "

محمد فريد " بمثابة امتداد لحزب العرابيين، ومن خلال المنطلق الوسطى أيضاً قامت الطبقة الوسطى بثورة ١٩١٩ – بينما كانت تؤازرها فى ذلك الطبقتان الأخريان – ضد الإنجليز، ولا يمكن إغفال الانجازات السياسية المحدودة التى حققتها ثورة ١٩١٩، خاصة فيما يتعلق بقضية الاستقلال الوطنى، كما أنها فى نفس الوقت صاحبة اللاشئ فيما يتعلق بالقضية الاجتماعية.

وطبقاً لنفس المنطلق الوسطى، قامت الطبقة الوسطى بثورة ١٩٥٢، وتولت عناصر هذه الطبقة قيادة الثورة، وتحققت على أيدى هذه العناصر مكاسب اقتصادية واجتماعية للطبقة ذاتها لم تتحقق من قبل، ولكن هذه الطبقة لعبت دوراً سياسياً وسطياً فى المجتمع؛ فهى صاحبة الحد من الحريات الديموقراطية، والعداء للتنظيمين الإخوانى والماركسى، والإفادة منهما فى نفس الوقت، وهى صاحبة لعبة التوازن الطبقى فى الداخل، وذلك من خلال تحالف قوى الشعب العامل، وهى أيضاً صاحبة لعبة التوازن بين المعسكرين الشرقى والغربى فى الخارج، وإذا كانت هذه الطبقة قد سلكت طريقاً وسطياً، لم يكن له مردود اجتماعى واضح فى المجتمع المصرى، فإنها استطاعت أن تعمم منظومة من القيم السياسية التى اجتاحت المجتمع، مثل قيم المساواة والحرية فى الداخل، وقيم العروبة ووحدة المصير ومحاربة الاستعمار فى الخارج.

وإذا تناولنا المستوى الفكرى أو الثقافى، فإننا سوف نجد أن الطبقة الوسطى قد لعبت دوراً توفيقياً ووسطياً فى المجتمع المصرى فى العصر الحديث. بين الموروث الثقافى بصفة عامة، والموروث الدينى منه بصفة خاصة، وبين الوافد الثقافى المتمثل فى الثقافة الغربية وحضارتها، حيث كانت الطبيعة الوسطية أو التوفيقية هى السمة التى اتصفت بها كافة أعمال المفكرين الذين ينتمون إلى هذه الطبقة منذ بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر وإلى الآن. وعلى الرغم من تلك الوسطية أو التوفيقية إلا أن

الحركة الفكرية والثقافية قد نمت وازدهرت بشكل لم يسبق له مثيل[٢٧].

ولقد تنامى دور المثقفين بشكل ملحوظ فى الخمسينيات والستينيات. ومثلت علاقتهم بالسلطة محوراً مهماً من محاور علاقة الطبقة الوسطى والسلطة فى تلك الفترة. وتدلنا تلك الفترة على نوعين من المثقفين؛ المثقف الذى راح يخاطر بحياته نفسها فى هذا الرهان التاريخى الذى يقبل الربح والخسارة، وهو ذات المثقف الذى صدمته الإجراءات التى اتخذتها الدولة لتضييق الحريات تحت تبريرات غير صادقة مثل حماية الثورة أو تأكيد سلطتها، وهو نفسه أيضاً الذى ظل يقنع نفسه بأن كل عدوان على الحرية ليس سوى إجراء مؤقت تقتضيه طبيعة المرحلة، وإن ذلك كله سوف ينتهى مع تثبيت الثورة ودعم مواقفها. وفى مقابل هذا النمط من المثقفين كان هناك التكنوقراطيون والبيروقراطيون والضباط وهم أيضاً مثقفون ولكنهم نماذج أخرى للمثقفين المتواطئين مع القهر ولا يشغلون أنفسهم بالوسائل والغايات أو القوانين والإجراءات، ولكنهم سرعان ما يضعون أنفسهم فى قوالب السلطة ويتحدثون من تلقاء أنفسهم بلغتها ويجتهدون فى أن يسبقوا إجراءاتها باقتراحاتهم. إنه باختصار نمط المثقف الصالح لكل العصور.

وكانت الأزمة بين المثقف والسلطة أزمة ديموقراطية فى الأساس. فأزمة الديموقراطية فى الخمسينيات والستينيات أدت إلى اتساع الهوة بين المثقف والسلطة وزادت المسافة بينهما، مما أدى إلى ازدياد التوتر والصراع والغضب. وفى خضم الصراع بينهما حدثت هزيمة يونيو ١٩٦٧، ولم تكن هزيمة عسكرية؛ بل إنها كانت هزيمة سياسية وانتكاسة غير متوقعة أدت إلى اتساع الفجوة والهوة بين الحاكم وشعبه، وبين المثقفين والسلطة وكذلك بين المثقفين أنفسهم. وبدلاً من أن تعترف السلطة بالخطأ التاريخى الفادح الذى وقعت فيه، راحت تحاصر المثقف وتطارده وتقتل فيه روح الإبداع والنقد والابتكار.

وجاءت المرحلة من (١٩٧٠ - ١٩٩٥) لتعبر عن بنية ليبرالية

تابعة مشوهة من المثقفين؛ حيث قامت الدولة والنظام السياسى فى ظل التبعية بتدعيم التخلف وتكريس التبعية الثقافية والأيديولوجية للنظام العالمى باستخدام الإعلام كوسيط لتكريس هذه التبعية، مما أدى إلى اغتراب الثقافة عن الواقع وارتباطها بالخارج، وأصبح المنتج الثقافى فى معظمه لا يعكس الواقع المصرى بكل مشكلاته وظروفه بقدر ما يرتبط بالخارج. كما تدهورت بشكل واضح أوضاع ومكانة الطبقة الوسطى الريفية والحضرية. وفى ظل ظروف وواقع التشوه الثقافى الذى عانت منه الثقافة المصرية بعامة والمثقفون المصريون بخاصة، وفى ظل الممارسات التى يمارسها النظام السياسى لتحجيم دور المثقفين، وفى إطار العلاقة القائمة بين النظام السياسى والمثقفين والتى تتميز بالتناقض أحياناً والصراع أحياناً أخرى، مما أدى إلى أن فقد المثقف دوره، وانقسم المثقفون على أنفسهم، فبعضهم جند نفسه لخدمتها والآخر الملتزم تحمل كل وحشية السلطة وإجراءاتها ضد آدميته كمثقف وطنى وملتزم، غابت الديموقراطية أيضاً فى هذه المرحلة كما غابت فى المرحلة السابقة(٢٨).

ومن هنا يتضح أن سياسات الدولة الليبرالية منذ السبعينيات وإلى الآن جاءت لتفقد الطبقة الوسطى خاصة الشريحتين الوسطى والدنيا الكثير من المكاسب التى جنتها فى الخمسينيات والستينيات. وتواجه بتهميش دورها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى. وكانت نتيجة ذلك أن فقدت الطبقة الوسطى الدور الريادى الذى طالما قامت به، فأصبح المجتمع المصرى يعانى من أزمة حقيقية بالفعل على كافة المستويات، نستطيع أن نطلق عليها أزمة مجتمعية(٢٩).

وخلاصة القول؛ لقد تعرضت شرائح الطبقة الوسطى إلى مؤثرات مختلفة نتيجة للحراك الاجتماعى الذى زاد من طموح مجموعات من هذه الشرائح نحو الصعود الاجتماعى. واحتل التليفزيون مكانة عظيمة أكبر بكثير من وسائل أخرى كانت ذات أهمية كالصحف والإذاعة فى التأثير،

واختفت مكانة المؤسسة التعليمية والأسرة. لذلك تشير الدراسات إلى أن نمط التغريب الجديد يكاد يكون مختلفاً عن النمط السابق الذى كان الوسطاء فيه ينتمون إلى الطبقة العليا، فقد أصبح تغريباً سطحياً وأشد تعجلاً، يتصل بالمظاهر الخارجية أكثر من اتصاله بالقيم والعادات، ويتعلق بسلع استهلاكية، أكثر مما يتعلق بأنماط التفكير ومنهجية الفكر(٣٠).

ولكن هل هذه فقط هى جملة التأثيرات التى تركتها الطبقة الوسطى المصرية قرابة النصف قرن المنقضية على الشخصية الاجتماعية، أم أنها تغيرت وتأزمت أكثر من هذا بكثير، أكثر من مجرد التغريب، والاستهلاكية والترفيه والسطحية والتشيؤ بل والتشوه الفكرى ؟!.

ولكى نجيب عن هذا التساؤل وغيره من التساؤلات الضمنية الأخرى التى لم تطرح بعد، علينا إخضاع أهم سمات الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية والتى تم رصدها فى الحقبة الراهنة للتحقق والتحليل، ورصد طبيعة الظروف التاريخية والبنائية التى تجعلها تتضح وتتفشى بين الطبقة الوسطى والظروف التاريخية والبنائية التى تجعلها تكمن أو تختفى.

وسنحاول أن نرصد أهم ملامح الشخصية الاجتماعية لدى الطبقة الوسطى المصرية بين الاستمرارية والتغير خلال النصف قرن الماضى فى التحليل التالى.

٣ – التغير والاستمرارية فى ملامح الشخصية الاجتماعية لدى الطبقة الوسطى المصرية فى نصف قرن :

سوف نحاول أن نخضع سمات (السلبية واللامبالاة، والاغتراب، والتناقض والازدواجية) للتحقق والتحليل، لبيان ما إذا كانت سمات لصيقة بالشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية أم أنها مرتبطة فى وجودها بطبيعة البنية التاريخية للمجتمع المصرى التابع.

● السلبية واللامبالاة :

إذا ما حاولنا رصد سمة السلبية واللامبالاة لدى الطبقة الوسطى المصرية فإننا نواجه باختفائها فى فترات المد الثورى – أثناء ثورة عرابى، وثورة ١٩١٩، وأثناء حرب ١٩٥٦، وفى فترات كثيرة فى الستينيات، وفى حرب أكتوبر؛ حيث كانت الطبقة الوسطى قوام جنودها وضباطها – وفى تلك المواقف العصيبة تختفى تلك السمة من الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية شأنها فى ذلك شأن الشخصية القومية المصرية.

ولكننا نرصد للطبقة الوسطى أدواراً إيجابية كثيرة قبل الثورة على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية خاصة فى مواجهة المستعمر خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضى، حتى أنها مثلت قوام السلطة الحاكمة فى الخمسينيات والستينيات. وجاءت تلك المرحلة لتشهد تنامى الدور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى للطبقة الوسطى ولكن فى إطار الدفاع عن أيديولوجيا قيادة الثورة والأيديولوجيا الناصرية دفاعاً عن مصالحها أيضاً. ولكنها شهدت سلبية ولامبالاة واضحة ممثلة فى ضعف المشاركة فى الانتخابات خاصة بين من ينتمون للشريحتين الوسطى والدنيا. وبين من وقفوا موقف المعارضة الصامتة من الجانب الديكتاتورى لحكم عبد الناصر الشمولى.

وهنا نرصد عاملين أساسيين لاستمرار السلبية واللامبالاة فى مراحل تاريخية متباينة. أولهما: صورية العملية الانتخابية قبل وبعد الثورة، وثانيهما: لجوء السلطة لشتى صور التعذيب لكل من تسول له نفسه مقاومتها؛ مما يدفع إلى مؤاثرة السلامة واتخاذ سبيل السلبية واللامبالاة.

ويمكننا أن نرصد الكثير من صور السلبية واللامبالاة الناتجة عن القهر والتعذيب، أو عن صورية الانتخابات فى أعمال أدبية كثيرة كرواية " الأرض " لعبد الرحمن الشرقاوى التى صورت " كيف كانت القرية كلها تعرف ما حدث للرجال وكيف أكرهوا على شرب بول الخيل، وكيف حلقت شواربهم ... الخ من كل صور التعذيب[٣١]. كما أوضحت رواية " يوميات نائب فى

الأرياف " عملية تزييف الانتخابات وكيف كان مأمور المركز يلقى بصناديق الانتخاب فى الترعة ويضع صناديق غيرها[٣٢].

وهذا الموقف يكشف اللثام عن أن بعض شرائح الطبقة الوسطى ضالعةً فى عملية تهميش الطبقة الوسطى، والغالبية المهمشة من الشعب المصرى ومدعمة لسلبيته.

ولكن ذلك لا ينفى أن المثقفين وبخاصة طلبة الجامعات والمدارس كانوا أكثر شرائح الطبقة الوسطى إيجابية حيث قاموا بالعديد من المظاهرات والإضرابات، وقادوا كتائب التحرير فى القتال قبل الثورة، وشاركوا فى حرب ١٩٥٦ و١٩٧٣، ونظموا العديد من الإضرابات والمظاهرات عقب هزيمة يوليو ٦٧. كما أنهم قادوا حركة الإضرابات والمظاهرات فى ١٩٧٧، وفى مواقف كثيرة فى الثمانينيات والتسعينيات.

ومع ذلك فإننا نرصد على الجانب الآخر مواقف كثيرة، ودوماً صوراً كثيرة تمثل عدم المشاركة السياسية فى الخمسينيات والستينيات وفى السبعينيات وما تلاها. ومما يؤكد ذلك ما جاء فى السيرة الذاتية للدكتور سيد عويس، حينما ذكر أنه لم يكن مستعداً لممارسة حقه فى استفتاء على رئاسة الجمهورية الذى كان مرشحها الوحيد الرئيس " عبد الناصر " وأنه عندما اضطر للتوجه للانتخابات تحت إلحاح جماعة من شباب الحى المؤمنين بالثورة وبأفكارها، تعمد أن يعمل على إلغاء صوته[٣٣].

فإن ما فعلته أجهزة الأمن، وتجاوزات ضباط الشرطة فى الحياة المدنية، وإهمال الشعب عند اتخاذ القرارات المصيرية، وما جرى فى السجون والمعتقلات، كل ذلك أعاد الخوف، وبنى حاجزاً سميكاً بين الناس والثورة، فكانت النكتة السياسية هى الفدائى الجسور القادر بمفرده على الاقتحام[٣٤].

ولقد تركت فترة الستينيات ظلالها القاسية على الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى، خاصة الشباب منها. فلقد عملت الشريحة العليا من الطبقة

الوسطى وشريحة المثقفين المتحالفين مع السلطة الحاكمة على تشويه وعى الشباب أو تزييف وعيه بالديموقراطية والقومية والحرية والتنمية والعروبة والمستقبل، فى الوقت الذى كانت تنتهك فيه كل هذه المعانى من خلال ممارساتها الفعلية من خلال كل صور الفساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى وكل صور القمع التى كانت تمارسها.

ومن ثم كانت الطبقة الوسطى مدشنة لنجاحات الستينيات ولفشلها فى آن واحد. لذا جاءت السبعينيات لتنذر بضرورة خروجها من الساحة خاصة بعد التخلص من رموز الحكم السابق، فكانت السبعينيات هى مرحلة تخلى الدولة عن مساندة الطبقة الوسطى بعد أن تخلى عنها من قبل رموز الطبقة الوسطى. وجاءت السبعينيات بطبقة أثرياء الانفتاح الجدد، وبكل قيمها المادية لتجبر الطبقة الوسطى بمثقفيها للخروج من الميدان إما بالسلبية الإرادية والاغتراب أو بالغربة والهجرة للخارج، ثم الهجرة النفطية. أو بالانفصام عن الذات والتحالف مع الطبقات الجديدة وركوب الموجة والتحول نحو التغريب وتكريس المادية والتبعية الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية.

فلقد صاحب عملية تصعيد الباشوات الجدد، عملية أخرى موازية لها فى الاتجاه المعاكس حيث هبطت مكانة " الأفندى " الذى كان يمثل عصب الطبقات الوسطى فى مصر قبل السبعينيات، وأضحى مهدداً – بالفعل – بأن يهاجر من طبقته التقليدية إلى أدنى الشرائح الاجتماعية فى السلم الاجتماعى الاقتصادى. وفى المقابل أصبحت المادة هى القانون الأمثل للحياة (اللى ما معاهوش ما يلزموش) ومع اتساع الهوة بين الأسعار والدخول (خاصة المحدودة منها بالنسبة للموظفين) تسود قيمة المادة على قيمة التعليم والثقافة. فأصبح من معه المال هو من يستحق الاحترام والتقدير بغض النظر عن أى اعتبارات أخرى.

ولقد دعمت موجه التغريب فى السبعينيات وما تلاها، من زيادة حدة

النظرة الدونية للذات فى مقابل نظرة الاحترام لكل ما هو غربى ولكل ما هو أمريكى على وجه الخصوص.

كما أدت سرعة وشدة التغييرات المتلاحقة فى الثمانينيات والتسعينيات إلى أن أصبح هناك نوع آخر من السلبية، وهو السلبية واللامبالاة تجاه الفساد فأصبح هناك قبول لكثير من صور الفساد الاقتصادى والإدارى (كالرشاوى والإكراميات) التى تقدم فى بعض أجهزة الدولة. كما استمر انتشار الفساد والانحلال الأخلاقى وتراجعت قيم الشرف والأمانة والشهامة وأصبح المال هو القيمة العليا، وأصبحت الغاية تبرر الوسيطة، وحدث صراع بين القيم الأصيلة والقيم الوافدة، وبين القيم التقليدية والقيم الطفيلية المستحدثة فى فترة الانفتاح الاقتصادى وما تلاها.

ومن ثم أدت زيادة حدة التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى ارتداد الإنسان المصرى عامة ومن ينتمون للطبقة الوسطى خاصة إلى هموم حياتهم اليومية، وإلى التقوقع داخل مشاكل الأسرة أو المشاكل الشخصية. فلم يحدث تفاعل مباشر وقوى بين الشعب المصرى والطبقة الوسطى منه، وبين النظام القائم خاصة فى ظل اختفاء القضية القومية وضعف الأحزاب السياسية جماهيرياً[٣٥].

ومن ثم ظهرت مرة أخرى بوضوح سمة السلبية واللامبالاة خاصة انخفاض نسبة المشاركة السياسية، وزيادة نسبة اللامبالاة، واللجوء للحلول الفردية إزاء ما يواجهونه من مشكلات مختلفة فى الحياة اليومية. فظهرت شتى صور المقاومة السلبية من إدمان المخدرات أو الانتماء إلى الجماعات الدينية المتطرفة، وظهرت أنواع جديدة من الجرائم كالنصب والاحتيال والاعتداء على أملاك الدولة والاتجار فى المخدرات والرشوة والتهريب. كما كانت الهجرة حلاً آخر، والاتجاهات الرومانسية حلاً وقتياً للهروب من العجز الواقعى.

واتضـح مـن التحلـيلات أنــه أينمـا تظهـر وتتضـح سـمة السـلبية واللامبالاة، فإن الصبر والتدين والفكاهة والمرح سمات تكون دوماً متلازمة معها – فالصبر يعين الإنسان على لامبالاته، وتحمله لتناقضات الحياة اليومية ومشكلاتها، والتدين يدفعه إلى مداومة الصبر والبعد عن التفكير فى الانتحار. والفكاهة والمرح تزيح عنه ركام الواقع المرير وتساعده على استمرار الصبر.

ولكن كل ذلك يصاحبه أيضاً تدعيم سمة الشك والتوجس والريبة فى الغرباء والسلطة، وتكون الثقة دوماً فى دائرة الأقارب المقربين، وتقل الثقة كلما زادت دائرة المعارف(٣٦).

ولقد رصدت بعض الأعمال الدرامية ذلك، وأوضحت أن ما تعرضت له الطبقة الوسطى من تناقضات وضغوط متباينة فى الستينيات والسبعينيات وما تلاها دفع أبناء هذه الطبقة إلى الارتياب فى كل شئ والشك فى كل ما طرح ويطرح من مبادئ وشعارات. وربما كان هذا السبب الذى دفعها إلى التنازل عن مبادئها وتغيير معتقداتها. ونجد ذلك ممثلاً فى شخصية على البدرى فى ليالى الحلمية. فهو ذلك الشاب الذى آمن بالاشتراكية ولكنه سجن وعذب وفوجئ بالهزيمة ثم سار فى طريق الانفتاح وآمن بمبادئه وتغيرت شخصيته كلية. وهو يفسر ذلك قائلاً " اتغيرت علشان كل يوم بآخذ قلم، كل يوم كان عالم المثل والمبادئ بينهار قدامى ويشدنى معاه لتحت أنا لوحدى الرومانسى الحالم وسط عالم بيدوس الرومانسية والأحلام كل يوم بالجزم، صحيت وصممت أكون ديب وسط الديابة وأربى ضوافرى ".(٣٧)

● الاغتـراب :

ولم تقتصر آثار تناقضات الواقع البنائى التاريخى على مجرد السلبية أو تدعيم القيم السلبية من مادية ووصولية وانتهازية وفساد، ولكنها دعمت أيضاً من اغتراب من ينتمون للطبقة الوسطى المصرية.

فالطبقة الوسطى خاصة الشريحتين الوسطى والدنيا كانتا دوماً مبعدتين عن صنع القرار السياسى والاقتصادى ومبعدة عن العملية الإنتاجية، لا تملك بيدها مقاليد الأمور، ولا تملك تغيير دفة الأمور، مهمشة دوماً. ولم تحظ بقدر من الاهتمام، ولم تلعب دوراً واضحاً اللهم إلا فى مرحلة المد الثورى، وأثناء حرب ٥٦، وبناء السد العالى، والخطة التنموية الأولى، وأثناء حرب أكتوبر. وفيما عدا ذلك فإنها كانت دوماً معرضة لتناقضات الحياة اليومية ولتناقضات البناء الثقافى المجتزئ والمشوه، ثم التابع المادى الاستهلاكى المنشئ.

● التناقض والازدواجية :

وكل ذلك كان من الطبيعى أن يدعم سمة التناقض والازدواجية لدى الطبقة الوسطى. فالطبقة الوسطى التى جنيت كل المكاسب من مجانية تعليم ورعاية صحية وتأمينات وتوفير الوظائف ... إلخ، هى أكثر الطبقات وقوعاً فريسة للتناقض والازدواجية. فهى تردد دوماً شعارات الثورة التى رفعتها إلى أعلى الأعالى – خاصة شعار تذويب الفوارق بين الطبقات – ولكنها تسلك بنقيضها. فلقد رصدنا كيف أن الأطباء والمهندسين وأصحاب الشهادات الجامعية صاروا يحتقرون ويتعالون على أصحاب الشهادات المتوسطة، وعلى الحرفيين، حتى فيما بينهم، فالطبيب يتعالى على المدرس، وخريجو الكليات العملية يتعالون على خريجى الكليات الأدبية.

ويجسد فيلم " انتبهوا أيها السادة " صور أخرى من صور التناقض والازدواجية التى خلفتها حقبة الانفتاح. فأستاذ الجامعة لم يستطع تلبية احتياجات خطيبته التى تركته لتتزوج الزبال الذى استطاع تلبية احتياجاتها الاستهلاكية الترفيهية، فيجد أستاذ الجامعة نفسه أمام صراع قيمى كبير، فالفلسفة والثقافة وكل جهده الذى يبذله فى الجامعة بشرف لا يوفر له أقل ضروريات الحياة؛ فيصل فى نهاية الفيلم إلى حالة شديدة من " الصراع النفسى " ويقف أمام طلابه محاولاً أن يبعث بصرخة إلى كل المجتمع لينتبه

لانقلاب الأوضاع الاجتماعية وتناقضها وانحطاط القيم الإنسانية الرفيعة أمام سطوة القيم المادية.

كما ينعكس التناقض الواضح بين القيم الأصيلة والقيم الوافدة فى السبعينيات فى فيلم " المذنبون "، حينما قال الناظر " عماد حمدى " لمدير جمعية تعاونية " توفيق الدقن ": " أنا علمت ربع مليون تلميذ يعنى لو حاسبونى زى الكوافير الرأس بخمسين قرش كان زمان عندى مائة ألف جنيه ... لكن أنا لسه فى الدرجة الخامسة ".

ومن ثم كان الحل الأمثل لكل تناقضات السبعينيات فى نظر الطبقة الوسطى عامة وطبقة المثقفين خاصة، هو الهجرة الخارجية، أو ممارسة أنماط سلوك فاسدة فى الداخل، أو الوقوع فريسة للاغتراب، ومن ثم كانت أزمة المثقفين فى تزايد، بل تضخم، فلقد وقعوا فريسة إما للاغتراب أو التغريب نتيجة لتفشى القيم الاستهلاكية. وفى كلتا الحالتين، فقدت شريحة المثقفين دورها المعهود فى قيادة حركة النقد والتغيير فى المجتمع المصرى.

وتعبر مسرحية " عفريت لكل مواطن " عن أزمة المثقفين، والوقوع فريسة للتناقض والازدواجية، والصراع القيمى من خلال " راضى " الموظف المطحون الذى يعمل فى صمت ولكنه لا ينال إلا السخرية والجزاءات والتهديد بالفصل، ونتيجة ضآلة امكاناته المادية تهدده خطيبته بفسخ الخطبة؛ لأنه لا يستطيع أن ينفذ طلباتها، وفى قمة الضيق يخرج له قرين من تحت الأرض ليعقد معه اتفاقاً بأن يترك راضى للقرين حياته ليتصرف فيها كيفما يشاء، ويمارس المفاسد الأخلاقية والمتمثلة فى اغتصابه لابنة البواب، فإذا به ينال احترام زملائه وتقدير رؤسائه ويتحمل معه أهل خطيبته مصاريف الزواج، ويعلن " راضى " فى النهاية أن كل هذا من خلال العفريت التى يسكن كلاً منا وعلينا إخراج هذا العفريت من داخلنا لنتخلص منه ومن مفاسده.

ومن الأزمات الحقيقة التى تتعرض لها الطبقة الوسطى أنها تضطر

إلى التنازل عن مبادئها نتيجة لاستشراء ضغوط وتناقضات الحياة اليومية. حيث أكدت تحليلات دراسات الحالة التتبعية. أن الشباب المنتمى للطبقة الوسطى يرفض فى البداية أثناء دراسته الجامعية وفى بداية حياته العملية – القيم السلبية " كاستحلال المال العام، وأخذ العمولات والرشاوى، وقبول الدفاع عن قضايا المخدرات، وعن الزواج بثرى لمجرد جمع المال وحسب " وغيرها من القيم المادية الداعية للفساد والإفساد. ولكن دراسات الحالة التتبعية أكدت تخلى الكثيرين منهم عن القيم النبيلة التى كانوا يؤمنون بها تحت ضغط المجتمع المحيط بهم؛ فعالم الحياة اليومية من حولهم يعطى مشروعية للقيم الفاسدة المفسدة، ويعتبرون أن من لا يسلك وفق ذلك فهو " عبيط " على حد قول أحد الحالات المدروسة(٣٧).

ويؤكد د. أحمد زايد فى دراسته " المصرى المعاصر " أن مظاهر التناقض والازدواجية أبرز عند شرائح الطبقة الوسطى. هذه الشرائح هى أكثر فئات المجتمع تعرضاً لتناقضاته الداخلية، ومن ثم فهى أكثر من غيرها تعبيراً عن الازدواجية والتناقض (ولعل ذلك يفسر لنا المواقف السياسية المتناقضة للشرائح الوسطى والميل إلى تغيير هذه المواقف السياسية وفقاً لتغير الظروف). كما أن مظاهر التناقض والازدواجية تبدو أظهر عند الشرائح المتعلمة منها عند الأميين، وخاصة أصحاب التعليم الأولى أو المتوسط؛ فالتعليم غير المتكامل وغير المتعمق ينزع الفرد من جذوره الاجتماعية، ولكنه لا يحقق له حياة تبعده كثيراً عن هذه الجذور؛ ويؤدى به ذلك إلى أن تتنازعه قوى مختلفة واتجاهات مختلفة، وتتبدى فيه الازدواجية فى أبهى صورها.

ومن الناحية الأخرى، فإن الازدواجية تزداد فى عمقها ومدى انتشارها فى الفترات التى تتضاعف فيها تناقضات البنية الاجتماعية، وتبدأ فى الانحسار أو تقل فى مدى عمقها وانتشارها عندما تحقق البنية الاجتماعية قدراً من الاتساق والاتفاق معاً(٣٨).

ومن ثم يتضح أن سمات السلبية واللامبالاة والاغتراب والتناقض

والازدواجية هى سمات ليست لصيقة بالشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى، ولكنها تظهر فى الفترات التاريخية التى تموج بالتناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والقيمية. فهما وجهان لعملة واحدة، حيث تنتشر سمات السلبية واللامبالاة والاغتراب والتناقض والازدواجية فى تلك الفترات، وتختفى فى الفترات التى تقل فيها حدة التناقض الاجتماعى.

والاغتراب هو المرادف لغياب الهدف القومى والشخصى، فعندما يغيب الهدف ويختفى الدور الفاعل للإنسان، وتتخلى الدولة عن مسئولياتها الاجتماعية، يجد الفرد نفسه مرغماً على الاغتراب عن مجتمعه الذى بادءه بالتهميش فيبادله تهميشاً بتهميش.

والتغريب هو الوجه الآخر لعملة التبعية الثقافية؛ تلك التبعية التى تدور فى فلك الوثنية الاستهلاكية وتسحق قيمة كل ما هو وطنى فى مقابل إعلاء قيمة كل ما هو أجنبى.

ولكى يبقى تساؤل يطرح نفسه وهو: هل ستظل الطبقة الوسطى المصرية أسيرة تناقضات الحياة اليومية المريرة ؟ وهل ستظل راضية بلعب الأدوار الهامشية؟ هل سترضى بان تدور عجلة التغيير بغير إرادتها وربما تدور على أعناقها ؟ هل ستظل راضية عن تخليها عن الدفاع عن الأخلاقيات الإيجابية وتترك الساحة لتفشى القيم السلبية الفاسدة والمفسدة ؟ أم أنها ستحاول لعب دورها التاريخى فى حركة التغيير ؟ تلك التساؤلات تحتاج لأبحاث مستقبلية تحاول استشراف مستقبل الطبقة الوسطى المصرية، وتحاول رسم سيناريوهات لملامح الشخصية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية فى المستقبل القريب.

المراجع والهوامش

١ – جاء ذلك على لسان د. جلال أمين فى كتابه ماذا حدث للمصريين ؟!

(★) وأنظر: دعاء حسين علام، فى أدبيات الطبقة الوسطى، الديموقراطية، ١٦٤، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٤، ص ١٤٤.

2 - Zevedei Barbu, Society, Culture and Personality, "An Introduction to Social Science", Basil Blackwell, 1971, P. 164.

3 - Erich Fromm, The San Society, Routledge & Kegan Paul, L.T.D. London, 1956, P. 19.

٤ – محمد سعيد فرح، الشخصية القومية، الإسكندرية، منشأة المعارف، (د.ت).

5 - Erich Formm, Op. Cit., P. 80.

6 - Melvin M. Tumin, Social Stratification "The Forms and Functions of Inequality", Prentice Hall, Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1994, PP. 78 - 79.

٧ – السيد عبد الحليم الزيات، البناء الطبقى الاجتماعى (مدخل نظرى ودراسة سوسيوتاريخية)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٣، ص ص ١٩٣، ١٩٤.

(★) رمزى زكى، وداعاً للطبقة الوسطى، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٧، ص ص ٨٥ – ٨٧.

٨ – أحمد مجدى حجازى، الطبقة الوسطى وثقافة التهميش، مجلة الديمقراطية، العدد ١٦، القاهرة، مؤسسة الأهرام، السنة الرابعة، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ص ٥٣، ٥٤.

يمكن الرجوع إلى التحليلات التى قدمها باحثون فى تخصصات مختلفة حول طبيعة الطبقة الوسطى المصرية والأوضاع الطبقية فى فترات متباينة فى المراجع التالية:

١ – السيد محمد الرامخ، " التحليل السوسيولوجى لبنية المجتمع المصرى "، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.

٢ – جلال أمين، ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن (١٩٤٥ – ١٩٩٥)، القاهرة، دار الهلال، كتاب الهلال، ٢٠٠٢.

٣ – شحاته صيام، التصنيع والبناء الطبقى فى مصر (١٩٣٠ – ١٩٨٠) تحليل بنائى تاريخى، ط ١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١.

٤ – عبد الباسط عبد المعطى، " دراسات فى التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر"، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٨.

٥ – مؤمن كمال الشافعى، الدولة والطبقة الوسطى فى مصر " تحليل سوسيولوجى لدور الدولة فى إدارة الصراع الاجتماعى"، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

٩ – محمد سعيد فرح، الشخصية القومية، مرجع سابق، ص ص ٥٠، ٢٥٧.

١٠ –إريك فروم، الإنسان بين الجوهر والمظهر، ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة، العدد ١٤٠، الكويت، ١٩٨٩، ص ص ١٤١، ١٤٢.

١١ –محمد سعيد فرح، مرجع سابق، ص ٥١.

12 - Erich Fromm, The Sane Society, Op. Cit., PP. 84 - 99.

13 - Ibid, PP. 110 - 120.

١٤ – نهلة إبراهيم، ملامح الشخصية القومية المصرية بين الاستمرارية والتغير " دراسة سوسيولوجية فى الفترة من السبعينيات للتسعينيات ". رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٧٢.

(★) لقد تمت الاستعانة بتحليلات نحو " ٢٠ موقف " من مواقف الحياة اليومية كان المشاركون فيها ممن ينتمون للطبقة الوسطى، ووصل عدد المشاركين فى تلك المواقف أكثر من مائة مبحوث، وتم رصد تلك المواقف فى الفترة من عام (١٩٩١ : ١٩٩٥). كما تم رصد نحو " ٢٥ موقف " فى الفترة من " ٢٠٠٠ : ٢٠٠٥ " ووصل عدد المشاركين فى تلك المواقف إلى أكثر من مائة مبحوث.

كما تمت الاستعانة بتحليلات تم استقاؤها من خلال قيام الباحثة بإعادة تحليل (١٠ دراسات حالة تتبعية) أجرتها د. نادية رضوان لعشر مبحوثين ينتمون للطبقة الوسطى بشرائحها الثلاث (العليا والوسطى والدنيا) على مدى ١٠ سنوات متواصلة من (١٩٨٤ : ١٩٩٤).

وتم عقد مقارنة بين نتائج تلك التحليلات ونتائج دراسات " المصرى المعاصر مقارنة نظرية وإمبيريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية "، ودراسة " خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى " للدكتور / أحمد زايد، بالإضافة إلى دراسة نهلة إبراهيم " قيم الانجاز عند المصرى العاصر – تحليل " سوسيو – ثقافى " فى الفترة من الستينيات للتسعينيات "، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤.

١٥ –رمزى زكى، وداعاً للطبقة الوسطى، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٧، ص ص ٨٨ – ١١٢.

١٦ –عبد الله هوية، الدولة والديموقراطية فى ظل العولمة، مجلة الديموقراطية، العدد الثالث، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠١، ص ص ٦٧ – ٦٨.

١٧ –أحمد مجدى حجازى، مرجع سابق، ص ص ٥٩ – ٦٤.

١٨ –مؤمن كمال الشافعى، مرجع سابق، ص ٢١٧.

١٩ –انظر: زولتان تار، النظرية الاجتماعية ونقد المجتمع، الآراء الفلسفية

والاجتماعية للمدرسة النقدية، ترجمة على ليلة، جامعة عين شمس، ١٩٩٢، ص ص ٦٧ - ٦٩.

٢٠ - نهلة إبراهيم، ملامح الشخصية القومية المصرية، مرجع سابق، ص ٣٥١.

٢١ -انظر: حسن حنفى، أزمة الوطن فى المجتمع العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين، جـ ١، فى " الهوية الثقافية والشخصية القومية "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

٢٢ -نهلة إبراهيم، قيم الانجاز عند المصرى المعاصر، مرجع سابق، ص ص ٣٤٠ - ٣٦٤.

٢٣ -حسن حنفى، أخلاقيات الطبقة الوسطى، مجلة الديموقراطية، العدد (١٦)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٣٣ - ٣٤.

٢٤ -مؤمن كمال الشافعى، مرجع سابق، ص ص ١٤٦ - ١٤٧.

٢٥ -دعاء حسين علام، فى أدبيات الطبقة الوسطى، مجلة الديموقراطية، مرجع سابق، ص ص ٤١ - ٤٤.

٢٦ -مؤمن كمال الشافعى، مرجع سابق، ص ص ٤١ - ٤٤.

٢٧ -مصطفى مرتضى، المثقف والسلطة: دراسة تحليلية لوضع المثقف المصرى فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٥، القاهرة، دار قباء، (د.ت)، ص ص ٤٦٨ - ٤٧٣.

٢٨ -المرجع السابق، ص ٢٢٢.

٢٩ -أحمد مجدى حجازى، مرجع سابق، ص ٥٨.

٣٠ -عبد الرحمن الشرقاوى، الأرض، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٨٤، ص ١٧٥.

٣١ -توفيق الحكيم، يوميات نائب فى الأرياف، القاهرة، سلسلة مكتبة الأسرة،

الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص ١٣٨.

٣٢ -سيد عويس، التاريخ الذى أحمله على ظهرى، جـ ٣، " الثمار "، كتاب الهلال، العدد (٤٤٣)، نوفمبر ١٩٨٧ن ص ص ٢٩، ٣٠.

٣٣ -نهلة إبراهيم، ملامح الشخصية القومية المصرية، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

٣٤ -المرجع السابق، ص ص ٢٨٠ - ٣١٩.

٣٥ -انظر: أحمد زايد، المصرى المعاصر، مرجع سابق، ص ١٦١.

٣٦ -انظر: سهى محمود محمد عبد الرحيم، الدراما التليفزيونية وعلاقتها بسياسات الانفتاح الاقتصادى فى مصر، رسالة دبلوم غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، شعبة الاتصال والإعلام، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ص ١٦٩ - ٢١٤.

٣٧ -انظر: نهلة إبراهيم، قيم الانجاز عند المصرى المعاصر، مرجع سابق، ص ص ١٤٤ - ٢٧٥.

٣٨ -أحمد زايد، المصرى المعاصر، مرجع سابق، ص ص ١٦٠ - ١٦١.